مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر/كلية الإعلام

رئيس مجلس الإدارة: أ.د/ سلامة داود - رئيس جامعة الأزهر.

رئيس التحرير: أ.د/ رضا عبدالواجد أمين - أستاذ الصحافة والنشر وعميد كلية الإعلام.

مساعدو رئيس التحرير:

- أ.د/ محمود عبدالعاطي - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية
- أ.د/ فهد العسكر - أستاذ الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (المملكة العربية السعودية)
- أ.د/ عبد الله الكندي - أستاذ الصحافة بجامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)
- أ.د/ جلال الدين الشيخ زيادة - أستاذ الإعلام بالجامعة الإسلامية بأم درمان (جمهورية السودان)

مدير التحرير: أ.د/ عرفه عامر - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية

سكرتيرو التحرير:

أ.م.د/ إبراهيم بسيونى - الأستاذ المساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د/ مصطفى عبد الحى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د/ أحمد عبده - مدرس بقسم العلاقات العامة والإعلان بالكلية.

د/ محمد كامل - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

التدقيق اللغوي:

د/ جمال أبو جبل - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

أ/ عمر غنيم - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

المراسلات:

- القاهرة- مدينة نصر - جامعة الأزهر - كلية الإعلام - ت: ٠٢٢٥١٠٨٢٥٦
- الموقع الإلكتروني للمجلة: http://jsb.journals.ekb.eg
- البريد الإلكتروني: mediajournal2020@azhar.edu.eg

- العدد السادس والسبعون- الجزء الثاني - ربيع الثاني ١٤٤٧هـ - أكتوبر ٢٠٢٥م
- رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٦٥٥٥
- الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٦٨٢ - ٢٩٢ x
- الترقيم الدولي للنسخة الورقية: ٩٢٩٧ - ١١١٠

الهيئة الاستشارية للمجلة

١. أ.د/ على عجوة (مصر)

أستاذ العلاقات العامة وعميد كلية الإعلام الأسبق بجامعة القاهرة.

٢. أ.د/ محمد معوض. (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة عين شمس.

٣. أ.د/ حسين أمين (مصر)

أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٤. أ.د/ جمال النجار (مصر)

أستاذ الصحافة بجامعة الأزهر.

٥. أ.د/ مي العبدالله (لبنان)

أستاذ الإعلام بالجامعة اللبنانية، بيروت.

٦. أ.د/ وديع العزعزي (اليمن)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٧. أ.د/ العربي بوعمامة (الجزائر)

أستاذ الإعلام بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر.

٨. أ.د/ سامي الشريف (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون وعميد كلية الإعلام، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات.

٩. أ.د/ خالد صلاح الدين (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام -جامعة القاهرة.

١٠. أ.د/ رزق سعد (مصر)

أستاذ العلاقات العامة - جامعة مصر الدولية.

قواعد النشر

تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير والترجمات وفقًا للقواعد الآتية:

- **يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين في تحديد صلاحية المادة للنشر.**
- **ألا يكون البحث قد سبق نشره في أي مجلة علمية محكمة أو مؤتمرًا علميًا.**
- **لا يقل البحث عن خمسة آلاف كلمة ولا يزيد عن عشرة آلاف كلمة ... وفي حالة الزيادة يتحمل الباحث فروق تكلفة النشر.**
- **يجب ألا يزيد عنوان البحث (الرئيسي والفرعي) عن ٢٠ كلمة.**
- **يرسل مع كل بحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الانجليزية لا يزيد عن ٢٥٠ كلمة.**
- **يزود الباحث المجلة بثلاث نسخ من البحث مطبوعة بالكمبيوتر .. ونسخة على CD، على أن يكتب اسم الباحث وعنوان بحثه على غلاف مستقل ويشار إلى المراجع والهوامش في المتن بأرقام وترد قائمتها في نهاية البحث لا في أسفل الصفحة.**
- **لا ترد الأبحاث المنشورة إلى أصحابها .... وتحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها.**
- **تنشر الأبحاث بأسبقية قبولها للنشر .**
- **ترد الأبحاث التي لا تقبل النشر لأصحابها.**

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي صاحبها ولا تعبر عن رأي المجلة

محتويات العدد

تمثيلاتُ المشاعرِ في الأخبارِ الرَّقميّة الخوارزميّة: مقاربةٌ سيميولوجيةٌ في تحليلِ الذكاءِ العاطفيّ الآليّ — أ.م.د/ أسماء أحمد أبو زيد علام — ٨٣٣

دور الدراما التليفزيونية في تعزيز الوعي المجتمعي وكسر حاجز الصمت تجاه التحرش بالأطفال: دراسة حالة لمسلسل (لام شمسية) وتحليل لوقائع تحرش بالأطفال في السياق المصري المعاصر — أ.م.د/ إيمان عاشور سيد حسين — ٩٠١

تحليل فعالية تطبيق بلاغ تجاري في إدارة اتصال الأزمات: دراسة وصفية في مدينة أبها، منطقة عسير — د/ محمد عبد الرحمن الأسمري، رنا تركي الرساسمة — ٩٧٥

فاعلية الاستثمار الرياضي في تشكيل الصورة الذهنية للدول العربية لدى الجمهور المصري والإنجليزي «دراسة ميدانية» — د/ رضا رجب مبروك صالح — ١٠٥٥

توظيفُ السَّردِ القصصيّ في بناءِ هُويةِ العلامة التِّجارية للشركات الناشئة في برنامج شارك تانك مصر Shark Tank Egypt- دراسةٌ تحليليّةٌ — د/ هيام سعد أبو الفتوح طلخان — ١١٦٧

دور العناصر البنائية التصميمية لرأس الصفحة في تشكيل الهوية البصرية للمواقع الصحفية الإلكترونية (دراسة تحليلية مقارنة) — د/ مروة سعيد شعبان خليفة — ١٢٨٥

تأثير التصميم الأرغونومي لإعلانات الفيديو بزاوية ٣٦٠° على تعزيز الانغماس لدى جيل Z في تجارب التجارة الإلكترونية: دراسة شبه تجريبية ١٣٤٣
د/ شيماء محسن محمد مبارك

العوامل المؤثرة في فاعلية صحافة المواطن في المواقع الإخبارية المصرية والتحديات التي تواجهها- دراسة تطبيقية ١٤٣١
د/ ليديا صفوت إبراهيم

اتجاهاتُ طلاب الإعلام نحو المراهناتِ الإلكترونيَّة وعَلاقتها بتشكيلِ السلوكيَّات العدائيَّة لديهم.. دراسةٌ ميدانيّةٌ ١٤٩١
د/ نشوى فتحي المغاوري حماد

معالجة مواقع التواصل الاجتماعي لقضايا الجرائم الإلكترونية ١٥٤٥
ماجدة أحمد شميس

تقييم «مجلة البحوث الإعلامية» لآخر ست سنوات

م	القطاع	اسم المجلة	اسم الجهه / الجامعة	ISSN-P	ISSN-O	السنه	نقاط المجله
1	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2025	7
2	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2024	7
3	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2023	7
4	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2022	7
5	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2021	7
6	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2020	7

مستل من رسالة دكتوراه

معالجة مواقع التواصل الاجتماعي لقضايا الجرائم الإلكترونية

The Handling of Social Media Platforms for Cybercrime Issues

ماجدة أحمد شميس

باحثة دكتوراه، قسم الصحافة- كلية الإعلام، جامعة القاهرة

Email: magdashemeis9389@gmail.com

ملخص الدراسة

سعت الدراسة إلى التعرف على حجم اهتمام الصفحات فيما يتعلق بـ تناول قضايا الجرائم الإلكترونية، ومعرفة أبرز الفنون الصحفية المُستخدمة، ورصد أنواع الجرائم الإلكترونية، وكذلك الكشف عن الآليات المُتبعة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، بجانب رصد أبرز وظائف الأطر المُستخدمة، والتعرف على أبرز الأطر الخبرية في المُعالجة؛ وذلك من خلال إجراء دراسة تحليلية لكلٍّ من صفحتي (الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، وقاوم) على مواقع التواصل الاجتماعي، بإجمالي (396 منشورًا للصفحتين)، وذلك في إطار نظرية تحليل الأطر. وتوصلت الدراسة إلى تصدُّر (الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية) بتغطية قضايا الجرائم الإلكترونية بنسبة 66.4% من المنشورات، وهو ما يعكس دورها البارز باعتبارها جهة رسمية في التوعية لهذه القضايا، وهيمنة فئة (الخبر) بنسبة 83%، مع تركيز أكبر لصفحة (الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية) بنسبة 92%، مُقارنة بصفحة (قاوم) والتي بلغت نسبتها 66%، واحتل الاتجاه (المُحايد) الصدارة بنسبة 43.22%، بالإضافة إلى أن جريمة (مزاولة نشاط غير مشروع) حازت على المركز الأول بالنسبة لأبرز أنواع الجرائم الإلكترونية الموجودة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وذلك بنسبة 20.48%، في حين تصدَّرت آلية (سن القوانين وفرض العقوبات) الصدارة فيما يتعلق بآليات مكافحة الجرائم الإلكترونية، وذلك بنسبة 11.67%.

الكلمات المفتاحية: مواقع التواصل الاجتماعي، الجرائم الإلكترونية، فيس بوك، الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، صفحة قاوم.

Abstract

The study aimed to investigate the extent to which social media pages address cybercrime issues, identify the most prominent journalistic techniques used, categorize types of cybercrimes, and uncover the mechanisms employed to combat them. It also sought to highlight the key functions of the frameworks used and identify the primary news frames in their handling. This was achieved through an analytical study of two pages on the social media platform (the Egyptian Ministry of Interior and Qawim), with a total of 396 posts analyzed for each, within the framework of framing theory.

The study found that the Egyptian Ministry of Interior's page led in covering cybercrime issues, accounting for 66.4% of its posts, reflecting its prominent role as an official entity in raising awareness about these issues. The "news" category dominated, accounting for 83% of the content, with the Egyptian Ministry of Interior's page focusing on it at a rate of 92%, compared to 66% for the Qawim page. The "neutral" tone was predominant, constituting 43.22% of the posts. Additionally, the crime of "engaging in illicit activities" ranked first among the most prevalent types of cybercrimes on social media platforms, with a rate of 20.48%. The mechanism of "enacting laws and imposing penalties" led as the primary approach to combating cybercrimes, with a rate of 11.67%.

Keywords: Cybercrime, Social media, Facebook, Egyptian Ministry of Interior, Qaum Page.

مقدمة:

نتيجة للتطور السريع والمُذهل في وسائل الإعلام والاتصال؛ حدثت ثورة وطفرة تكنولوجية هائلة أحدثت العديد من التغييرات، فأصبح الإعلام ذاته يعمل بطريقة حديثة ومُختلفة تماماً عن ذي قبل، بجانب التغير الجذري الذي طرأ على طرق تواصل الأفراد مع بعضهم البعض، سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو دولًا. وتُعتبر مواقع التواصل الاجتماعي هي السمة الجوهرية للعصر الرقمي الحالي وهي من أهم نتائج تلك الثورة التكنولوجية، فأصبحت تُتيح للأفراد التبادل الفوري للمعلومات والأخبار في نفس اللحظة؛ نتيجة لتمتعها بالعديد من الميزات يأتي في مقدمتها التفاعلية وسهولة الاستخدام والانتشار السريع اللامحدود.

وبالرغم من أن الهدف الأساسي لإنشاء مثل هذه المواقع هو سهولة التواصل الاجتماعي بين الأفراد؛ لكن هذا الاستخدام اتسع أكثر فتدخل في العديد من المجالات الحياتية اليومية سواء كانت الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، فترتب على ذلك التدخل الصارخ في تفاصيل حياة الفرد لظهور العديد من المشكلات وعلى رأسها المُشكلات القانونية والاجتماعية؛ لما آلت عليه هذه المواقع فأصبحت مسرحاً للكثير من الممارسات غير الشرعية والتي تُعرف باسم الجرائم الإلكترونية [1].

وتحظى الجرائم الإلكترونية بالانتشار الواسع خلال الأعوام الأخيرة، فهي تحتل المركز الثاني من حيث الجرائم المُبلغ عنها على مستوى دول العالم [2]، وتُمثل هذه الجرائم تحدياً كبيراً على الأفراد والمؤسسات والشركات؛ نتيجة لما تُسببه من خسائر مادية ومالية فادحة، ويُلاحظ أن مثل هذا النوع من الجرائم تتسم بخصائص عديدة تُميزها عن مثيلتها التقليدية، حيث يتم ارتكابها من قِبَل مُجرمين غير تقليديين، بجانب اختلاف دوافعه والأسباب وراء ارتكاب مثل ذلك النوع من الجرائم. كما انتشرت هذه

الجرائم بصورة كبيرة في مجتمعنا المصري لدرجة أنها وصلت للمراهقين أبرز مُستخدمي مواقع التواصل الإلكتروني؛ نتيجة لقضائهم وقتًا كبيرًا عبر هذه المواقع، فأدَّت لوقوعهم ضحايا لهذه الجرائم، كما وصل الحال بالبعض منهم بأنهم أصبحوا مُرتكبين هذه الجرائم في الوقت الحالي. وبحسب الإحصاءات الناتجة عن تقرير صادر عن دراية (المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، فقد شهدت مصر ارتفاعًا ملحوظًا في مُعدلات الجرائم الإلكترونية في السنوات الأخيرة، فتُعتبر جرائم (السب، والقذف، والتشهير) من أكثر الجرائم بروزًا وشيوعًا.

ومن اللافت أن الإناث هي الفئة الأكثر تعرضًا لهذه النوعية من الجرائم، بينما يُشكل الذكور النسبة الأكبر من مرتكبيها، وخاصة تلك الجرائم ذات الصلة بـ (انتحال الشخصية، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية) كما أوضح التقرير أن أغلبية مُرتكبي هذه الجرائم من حملة المؤهلات العليا؛ مما يستدعي التأكيد على ضرورة تعزيز الوعي الأمني المُجتمعي [3]، وكشفت لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عام (2019) تسجيل 1038 جريمة إلكترونية خلال (3) أشهر فقط؛ مما يؤكد على تزايد وتفاقم هذه الظاهرة بالمُجتمع [4].

وتؤدي مواقع التواصل الاجتماعي دورًا مُزدوجًا في هذا السياق، فهي بمثابة البيئة الحاضنة للجريمة الإلكترونية برغم كونها في ذات الوقت وسيلة مهمة لمراقبة هذه الجرائم ورصدها، وسعت العديد من المؤسسات والهيئات لتطوير الآليات التقنية لمجابهة مثل هذه الجرائم؛ من خلال تعزيز الحملات التثقيفية والتوعية الرقمية لمُستخدمي الإنترنت، وبالرغم من هذه الحملات تبرز العديد من التحديات الكبيرة في مُعالجة هذه الجرائم في مقدمتها صعوبة مراقبة الفضاء الإلكتروني، والتعقيدات التنسيقية بين مختلف الدول، وبهذا تأتي هذه الدراسة للتعرف على معالجة مواقع التواصل الاجتماعي وتحديدًا موقع فيس بوك لقضايا الجرائم الإلكترونية.

مشكلة الدراسة:

تتضح مُشكلة الدراسة الراهنة من واقع طبيعة مواقع التواصل الاجتماعي، والتي لم تقتصر على كونها وسيلة للتسلية أو للاتصال والتواصل بين الأفراد، ولكنها تخطَّت

ذلك حتى أصبحت من أبرز المواقع التي يعتمد عليها الأفرادُ في حياتهم بصفة أساسية سواء في أعمالهم أو حياتهم الشخصية؛ مما زاد من نسبة مُستخدميها بصورةٍ كبيرة في كلِّ زمانٍ ومكان؛ ونتيجة لهذا الانتشار الكبير ظهرت مُشكلة كارثية وهيَ الجرائم الإلكترونية التي انتشرت على مدى واسع على نفس تلك المواقع.

حيث لاحظت الباحثة من خلال متابعتها المستمرة لمواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة منصات مثل فيسبوك، أن قضايا الجرائم الإلكترونية أصبحت تحظى بحضور متزايد في الخطاب الرقمي، سواء عبر الصفحات الرسمية التابعة للمؤسسات الأمنية، مثل صفحة الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، أو من خلال الصفحات غير الرسمية التي تتبنَّى خطاباً نقدياً أو معارضاً، مثل صفحة "قاوم"، وقد تبين من هذه المتابعة أن هناك تبايناً واضحاً في طريقة تناول هذه الصفحات لظاهرة الجرائم الإلكترونية، من حيث اللغة المستخدمة، وزاوية الطرح، ونوع المعلومات المقدّمة، فضلًا عن الأطر الإعلامية التي يتم من خلالها تقديم هذه القضايا للجمهور. ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وجدت الباحثة أن أغلب هذه الدراسات ركزت على الجوانب التقنية أو القانونية المرتبطة بالجرائم الإلكترونية، بينما قلّ الاهتمام بالجانب الإعلامي والاتصالي، خصوصاً في إطار تحليل مضمون المعالجات الاتصالية على وسائل التواصل الاجتماعي. كما لوحظ أن معظم الدراسات تناولت الجرائم الإلكترونية من منظور عام دون التركيز على الدور الذي تؤدي الصفحات الرسمية وغير الرسمية في تشكيل خطاب إعلامي حول هذه القضايا، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: **كيف عالجت مواقع التواصل الاجتماعى قضايا الجرائم الإلكترونية؟**

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكلٍ رئيسٍ للتعرف على معالجة مواقع التواصل الاجتماعي لقضايا الجرائم الإلكترونية، وذلك عبر:

1) دراسة حجم اهتمام الصفحات عينة الدراسة بتناول قضايا الجرائم الإلكترونية.
2) التعرف على الفنون الصحفية المُستخدمة في تناول قضايا الجرائم الإلكترونية في مواقع التواصل الاجتماعي.

3) الكشف عن أنواع الجرائم الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
4) معرفة أبرز الأطر الخبرية التي تستخدمها مواقع التواصل الاجتماعي في معالجة الجرائم الإلكترونية.
5) رصد وظيفة الأطر المُستخدمة في معالجة قضايا الجرائم الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
6) تفسير الدور الذي تؤديه مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل وعي الجمهور حول الجرائم الإلكترونية، مثل: (الابتزاز الرقمي، الاحتيال، والاختراق).
7) تحليل الاتجاهات السائدة في تغطية الجرائم الإلكترونية.

تساؤلات الدراسة:

1) ما حجم اهتمام الصفحات عينة الدراسة بتناول قضايا الجرائم الإلكترونية؟
2) ما أبرز الفنون الصحفية المُستخدمة في تناول قضايا الجرائم الإلكترونية في مواقع التواصل الاجتماعي؟
3) ما أنواع الجرائم الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟
4) ما أبرز الأطر الخبرية التي تستخدمها مواقع التواصل الاجتماعي في معالجة الجرائم الإلكترونية؟
5) ما وظيفة الأطر المُستخدمة في معالجة قضايا الجرائم الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟
6) كيف تؤدي مواقع التواصل الاجتماعي دوراً في تشكيل وعي الجمهور حول الجرائم الإلكترونية، مثل الابتزاز الرقمي، الاحتيال، والاختراق؟
7) ما الاتجاهات السائدة في تغطية الجرائم الإلكترونية؟

أهمية الدراسة:

1) تطورت مواقع التواصل الاجتماعي فأصبحت محوراً جوهرياً للتفاعلات المُجتمعية؛ مما ينتج عنه العديد من التحديات الجديدة في عالم الجرائم الإلكترونية.
2) رصد وتحليل طبيعة الجرائم الإلكترونية المُتعلقة بمواقع التواصل الاجتماعي، مما يسهم في تقييمها وفهم آلياتها بصورة أدق وأكثر شمولاً.

3) الإسهام في بناء قاعدة معرفية في سبيل زيادة وعي مُستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي حول المخاطر المُحتمل وقوعها جراء التعرض لهذه الجرائم وآلية الحماية والوقاية منها.

4) دعم المؤسسات والهيئات الأمنية عبر توفير مجموعة من المؤشرات والبيانات عن أنماط قضايا الجرائم الإلكترونية؛ مما يُسهم في صياغة الخطط الوقائية والتوعوية لمثل هذه الأنواع من الجرائم.

5) الإسهام في خلق جسر تعاوني بين الوسائل الإعلامية والهيئات الأمنية المختصة.

الدراسات السابقة:

راجعت الباحثة التُراث العلمي السابق ذات صلة بموضوع الدراسة الراهنة، ووجدت العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت قضايا الجرائم الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، وشكلت إطاراً مرجعياً مهمًّا ساعد في بلورة فكرة الدراسة الحالية بصورة أدق وأوضح، وفيما يلي أبزر الدراسات السابقة وترتيبها زمنياً من الأحدث إلى الأقدم، عبر تقسيمها طبقًا لموضوعها ومجالات بحثها كما يلي:

- **دراسات تناولت المعالجة الإعلامية لقضايا الجرائم الإلكترونية.**
- **دراسات تناولت الجرائم الإلكترونية وتأثيرها على الفرد والمجتمع.**

وفيما يلي عرض الدراسات السابقة كما قسمتها الباحثة في محاورها الموضحة:

المحور الأول: دراسات تناولت المعالجة الإعلامية لقضايا الجرائم الإلكترونية:

قامت دراسة مريم العجمى (2024) [7] **برصد** أبرز الجرائم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات عبر المواقع الإلكترونية الكويتية، والتعرف على أبرز آليات التأطير المُستخدمة في معالجة تلك الجرائم الإلكترونية، وكذلك رصد أبرز الفنون الصحفية المُستخدمة في المعالجة، حيث تمَّ الاعتماد على أداة الاستبانة لعينة قوامها (400 مفردة) من الجمهور الكويتي، وأداة تحليل المضمون للمواقع الرسمية لصحف (القبس، والرأي، والجريدة). وتبين من النتائج أن الخبر الصحفي جاء في مقدمة الفنون الصحفية المُستخدمة على اعتباره أبرز أنواع الفنون الصحفية، ثم يليه مقال الرأي، ويليه التقرير والتحقيق الصحفي. وفيما يخص أطر المعالجة، جاء الإطار الخاص بالقضية في المُقدمة يليه الإطار الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والصراع، كما تمثلت أهم الاستمالات العاطفية

وأساليب الإقناع في استخدام (التطمين) في المركز الأول بنسبة 38.3٪ وفي المركز الأخير (السخرية والتركيز على الجوانب الإنسانية) بنسب متساوية بلغت 2.5٪.

في حين ركزت دراسة ويزدوم أوميوغو (Wisdom Umeugo) (2023) [10] على قياس الوعي بالجرائم الإلكترونية عبر شبكات التواصل الاجتماعي للعاملين بالقطاعات الأمنية، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة لعينة قوامها (400 مفردة) من موظفي القطاعات (التعليمية، والمالية، وتكنولوجيا المعلومات، والقانونية، والجيش، والشرطة) بأمريكا. حيث أظهرت النتائج الحاجة المُلحة لوجود مزيدٍ من الوعي بالجرائم الإلكترونية في التدريب على شبكات التواصل الاجتماعي للموظفينَ بالقطاعات محل الدراسة، كما أن درجة الوعي بالجرائم الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي كانت متوسطة في كافة القطاعات.

أما دراسة علا الفلاحى وصباح محمد (2022) [11] والتي سعت للتعرف على مضمون الجرائم الإلكترونية المنشورة بوزارة الداخلية العراقية على صفحتها الرسمية على الفيس بوك، ورصد أبرز الفنون الصحفية المُستخدمة، فقد اعتمدت على أداة تحليل المضمون للفنون الصحفية بصفحة وزارة الخارجية على الفيس بوك لعينة قوامها (75 منشوراً). وأشارت النتائج إلى أن الابتزاز الإلكتروني هو أبرز الجرائم الإلكترونية، بجانب إهمال الوزارة أنواع الجرائم الأخرى مثل: (الاحتيال الإلكتروني، أو التجاوزات اللفظية)، وهي جرائم لا تقل أهمية عن جريمة الابتزاز، كذلك اقتصار الصفحة على الخبر وبعض الفنون الأخرى كالتقرير؛ مما جعل صياغة المنشورات صياغة جامدة واتخذت قالباً فنياً واحداً.

واستكشفت دراسة كونولى إل ودانيكا بايبر (Connolly L & Danica Piper) (2022) [12] ما إذا كان ضحايا الجرائم الإلكترونية يواجهون أية تجارب سلبية مع وسائل الإعلام، والتحقيق في الأطر المُستخدمة من قِبَل الوسائل الإعلامية وقت الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية، وذلك بالاعتماد على أداة الاستبانة لعينة بلغت (9 مفردات) من ضحايا الجرائم الإلكترونية. وتوصلت النتائج أن مُهمة الإعلام تتمثل في زيادة الوعي بقضايا الجرائم الإلكترونية، إلا أن التمثيل الإعلامية لها كان سلبياً بطبيعته؛ مما كان له

عواقب سلبية إضافية واقعة على المنظمات المجنية عليها، وكذلك وصف معظم الضحايا تفاعلاتهم مع الوسائل الإعلامية بالسلبية وقرارهم بعدم الوثوق بالمعلومات حول الهجمات الإلكترونية مستقبلياً.

وكشفت دراسة يبوح أوفوري وآخرين (Yeboah-Ofori, et al.) (2018)[18] عن أدلة متناقضة، في حين كشفت عن عدم وجود بحث رئيس قوي عن مدى استخدامها في التخفيف من تهديدات الجرائم الإلكتروني على منصة وسائل التواصل الاجتماعي، هذا بجانب وجود تهديدات ونقاط ضعف بما في ذلك خدمات الهندسة الاجتماعية بأنظمة الشبكات الاجتماعية، حيث تتأثر بأربع كيانات رئيسة تتمثل في: (البيئة، المهندس الاجتماعي (المُهاجم"، والخطة والتقنية المُستخدمة في الخداع، والضحية).

وهدفت دراسة فيصل العنزي (Faisal Alanezi) (2017)[19] إلى التعرف على الآلية التي يُمكن أن تكون من خلالها مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة فعالة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على الأسباب وراء ارتكاب الجرائم عبر الإنترنت. وأكدت النتائج على أنه بالرغم من تأكيدات الكثيرين أن مواقع التواصل الاجتماعي هي أداة فعّالة للغاية فيما يتعلق بالمنفعة لأغراض مكافحة الجرائم الإلكترونية؛ لكن دورها نسبي، وبالاقتران مع الأدوات والتقنيات الأخرى يمكن أن تكون أداة فعالة لمكافحة الجرائم الإلكترونية خاصة في سياق المملكة العربية السعودية، وكذلك عدم امتلاك المملكة العربية السعودية إطاراً مفصلًا للتعامل مع مشكلة الجرائم الإلكترونية، وحتى مواقع التواصل الاجتماعي لا يمكنها الإسهام بشكلٍ كاملٍ في هذه المهمة. ومع ذلك، فلا ينبغي التقليل من أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية، ويجب منحها فرصة.

وأشارت دراسة ميادة بشير عبد الله (2017)[20] أن أكثر المواقع التي يتم ارتيادها هي مواقع التواصل الاجتماعي، كما أن من أهم أسباب انتشار الجرائم الإلكترونية هو ضعف الإعلام أو التعريف بمخاطر الجرائم الإلكترونية والقوانين التي تصدر بخصوصها، كما تُعد نسبة التعرض للجرائم الإلكترونية والاختراقات كبيرة جداً، وخصوصاً فيما يرتبط باختراق الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي، وأكدت على

الدور الحيوي الذي تؤديه الأسر ومنظماتُ المجتمع المدني والمؤسساتُ التعليمية في حملات التوعية من الجرائم الإلكترونية، وكذلك قابليتها للإفادة والاستجابة مع مثل هذه الحملات.

المحور الثانى: دراسات تناولت الجرائم الإلكترونية وتأثيرها على الفرد والمجتمع:

سعت دراسة ماجدة شميس وشريف اللبان (2025) [5] لرصد تأثير الجرائم الإلكترونية على إدراك الشباب للأمن الاجتماعي، ومعرفة أكثر أنواع الجرائم الإلكترونية انتشاراً، وكذلك مدى تعرض الشباب للجرائم الإلكترونية المُقدمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال أداة الاستبانة لعينة قوامها (400 مفردة) من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي. وكشفت النتائج أن جرائم (النصب، والتنمر والتشهير والابتزاز) هي الأكثر بروزًا في الوعي والمتابعة لمستخدمي تلك المواقع، وأن غالبية المستخدمين على دراية وعلم نسبي بالجرائم الإلكترونية؛ مما يعكس مستوى وعي الشباب بالجرائم الإلكترونية في ظلم غياب الدافع القوي للبحث بصورة أعمق، بالإضافة إلى أن الجرائم الإلكترونية المُتمثلة في (النصب، والاحتيال، وسرقة البيانات) قد حازت على المراكز الأولى في مُقدمة تلك الجرائم.

وحاولت دراسة فرشته مؤمنى (Fereshteh Momeni) (2024) [6] التعرف على أبرز السمات الفردية التي تؤدي دوراً مهمًّا في ارتكاب الجريمة الإلكترونية، ورصد دور العوامل الثقافية والاجتماعية في ارتكاب هذه الجرائم، باستخدام أداة الاستبانة لعينة عشوائية قوامها (450 مفردة) بمدينة زاهدان من مستخدمي شبكة الإنترنت. وتوصلت النتائج إلى أن الخصائص الفردية تؤدي دوراً ضئيلًا في حدوث الجرائم الإلكترونية، وكذلك إسهام العوامل الاجتماعية والثقافية بشكلٍ كبير في حدوث مثل هذه الجرائم وفي المقدمة يأتي الوضع الاقتصادي والبطالة، وكذلك الفراغ القانوني.

وسلطت دراسة نورهان الربيعى (2024) [8] **الضوء على** واقع الجرائم السيبرانية وصورها ورصد مخاطرها والآثار الناتجة عنها، بالإضافة إلى اقتراح الآليات المناسبة لرفع كفاءة جميع الأجهزة المختصة ومدى فاعليتها في مكافحة ومواجهة الجرائم السيبرانية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والأسلوب المقارن. وأظهرت

النتائج أن الجريمة السيبرانية تُشكل تحدياً واقعيًّا يتطلب التعاون الدولي في سبيل مواجهتها بفاعلية، وفرض هذا النوع من الجرائم كثيراً من الضغوطات على النظام القانوني والأمني على حدّ سواء، وتتصف هذه الجرائم بصعوبة اكتشافها وإثباتها أمام القضاء، باعتبار أنها من الجرائم العابرة للحدود والتي لا تعترف بالحدود الزمانية أو المكانية.

بينما هدفت دراسة إسماعيل الشرنوبى (2023) [9] إلى رصد معدل تعرض المرأة لمضامين الجرائم الإلكترونية عبر المواقع الاجتماعية، والكشف عن الأسباب الدافعة لهذه المضامين، والتعرف على مدى الثقة والإدراك لهذه المضامين، حيث تمَّ الاعتماد على أداة الاستبانة لعينة قوامها (450 مفردة) من المصريات المستخدمات للمنصات الاجتماعية. وأظهرت نتائج الدراسة أن جرائم (اختراق الخصوصية، والتنمر الإلكتروني، والتحرش الإلكتروني) جاءت في مُقدمة الجرائم الإلكترونية التي تحرص المبحوثات على متابعتها، بجانب تأييدهن لفرض الرقابة والتشريعات على مضامين الجرائم الإلكترونية التي تُقدم عبر المنصات الاجتماعية. فهن يخافون على أنفسهن وأسرتهن، عدم إحساسهن بالأمان؛ نتيجة لكثرة تلك الجرائم، وكذلك الشعور بالقلق والحذر والحيطة في التعامل مع الآخرين، والخوف من المستقبل نتيجة انتشار تلك الجرائم.

كما هدفت دراسة لى يانغ وآخرين (Li Yang, et al.) (2022) [13] إلى التعرف على تأثير مواقع التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية وموقف الآباء الديني لأبنائهم على ميل المراهقين للجرائم الإلكترونية في زمن كوفيد – 19، حيث تم الاعتماد على أداة الاستبانة لعينة قوامها (265 مفردة) من طلاب المدارس الثانوية والجامعات. وأوضحت النتائج **عدم وجود** علاقة مهمة لشبكات التواصل الاجتماعي مع المراهقين الذين لا يميلون للجرائم الإلكترونية في زمن كورونا، بجانب أن مواقف الآباء الدينية تؤثر بصورة كبيرة على توجّه المراهقين للجرائم الإلكترونية في زمن كورونا، مع وجود نسبي لألعاب المحمول على ميل المراهقين للجرائم الإلكترونية.

كما توضح دراسة نوجروهو هيرو وآخرين "Nugroho Heru, et al.) (2022) [14] أن المسؤولية الجنائية لمرتكبي جريمة التشهير بمسؤولي الدولة، أي أنه

وفقًا لنظرية الخطأ يمكن مُحاسبة الشخص على أخطائه، أي أن هناك أفعالًا تترتب عليها عواقب وخيمة، بجانب أن قضية التزوير والتشهير تُعتبر واحدة من أبرز الجرائم الإلكترونية انتشاراً.

وتُشير **دراسة إيدي أغارا وآخرين** (Edey Agara, et al.(2021)[15] والتي سعت لتحديد مدى تعرض طلاب الجامعة للجرائم الإلكترونية في ولاية كروس ريفر بنيجيريا عبر استخدام (فيس بوك، وواتس آب، وإنستجرام)، أن مُرتكبي الجرائم الإلكترونية يستخدمون وسائل مُعقدة ومختلفة في سبيل الحصول على تفاصيل الأشخاص واستخدام هذه التفاصيل وهوية الضحايا بشكلٍ أكبر؛ لتنفيذ الأنشطة الإجرامية، كما تتسبب مواقع التواصل الاجتماعي في حدوث خسائر فادحة للمستهلكين والشركات عبر الإنترنت، وأصبح العديد ضحايا لعمليات الاحتيال، والقرصنة وغيرها.

وبحثت دراسة صفاء رجب (2019)[16] عن رصد العلاقة بين استخدام طلاب الجامعة لوسائل الإعلام الجديد بدرجة تعرّضهم لجرائم الإعلام الإلكتروني، ورصد المخاطر الناتجة على جرائم الإعلام الإلكتروني، ومعرفة مدى تعرّض طلاب الجامعة لجرائم الإعلام الإلكتروني. **وأظهرت النتائج حصول** المخاطر الأخلاقية على المرتبة الأولى في المخاطر المترتبة على جرائم الإعلام الإلكتروني بنسبة (71.1٪)، تليها المخاطر النفسية في المركز الثاني بنسبة (64.7٪)، وفي المركز الثالث المخاطر الاقتصادية بنسبة (22.9٪)، كما حصلت جريمة الاعتداء على الحق في الحياة على المركز الأول لدرجة تعرض الشباب لجرائم الإعلام الإلكتروني عند استخدامهم للإعلام الجديد بنسبة (46,57٪)، بينما جاءت جريمة القذف في المركز الأخير بنسبة (41.60٪)، كذلك الرغبة في جذب الأضواء والشهرة احتلت المركز الأول ضمن أسباب ارتكاب جرائم الإعلام الإلكتروني، وذلك بنسبة (62.5٪).

وتوصلت دراسة طارق سومرو وممتاز حسين (Tariq Soomro1& Mumtaz Hussain) (2019)[17] إلى أن الوعي بالمعلومات المخفية التي قد يحملها نص، أو صورة، أو مقطع فيديو يرغب المستخدم تحميله على وسائل التواصل الاجتماعي ليس فقط حاجة ماسة في الوقت الراهن، بل أيضًا وسيلة فعالة لتجنب الوقوع ضحية للجرائم

الإلكترونية، وفيا يتعلق بالمطاردة الإلكترونية وسرقة الهويات والحسابات فيُمكن الاعتماد على التقنيات المتنوعة لتحليل البيانات لتحديد المعلومات المتاحة للجمهور للوسائط الاجتماعية التي يمكن أن تجعله ضحية محتملة، هذا بجانب الدور الحيوي الذي تؤديه اللغة المرئية في تحليل الصور والفيديو لمنع الجرائم الإلكترونية.

وجاءت دراسة رانيا حاكم إبراهيم (2016) [21] لتؤكد على تعدُّد وتنوع الجرائم الإلكترونية في المجتمع المصري ومن أبرزها (جريمة السب والقذف والتشهير)، والأفراد هم أكثر تضرراً منها ثم الشركات والهيئات (الخاصة، أو الحكومية، أو متعددة الجنسيات)، بالإضافة إلى معظم مرتكبي الجرائم الإلكترونية من فئة الذكور، أما فئة الإناث هن أكثر تعرّضًا للجرائم الأخلاقية والتي تستهدف النيل من أخلاقهن وسمعتهن والطعن في شرفهن علانية، أما العوامل الاجتماعية فحظيت على مقدمة العوامل التي قد تؤدي لارتكاب الجرائم الإلكترونية، حيث ظهر هذا في صورة خاصة في الجرائم المُضرة بالفرد مثل (السب والقذف والتشهير، وانتحال الصفة، والاعتداء على حرمة الحياة الخاصة).

التعليق على الدراسات السابقة:

ساعدت الدراسات السابقة في تكوين رؤية واضحة تجاه المُشكلة البحثية من حيث (الأبعاد، وصياغة التساؤلات)؛ مما يُحقق الأهداف الدراسية، بجانب إسهامها في اختيار المنهج والأداة المناسبة، واستمرار العملية التحليلية وعملية المقارنة، وعن طريق الإفادة مما توصلت إليه هذه الدراسات، أمكن التوصل لأوجه الاختلاف والاتفاق بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة، بجانب ما ستضيفه هذه الدراسة من جوانبٍ جديدة، ويُمكن تلخيص أبرز نقاط الإفادة بشكلٍ موجز على النحو التالي:

1) الاطلاع على آلية معالجة الوسائل الإعلامية وبالأخص مواقع التواصل الاجتماعي لقضايا الجرائم الإلكترونية.
2) الإفادة من نتائج الدراسات السابقة في قياس مستوى معالجة قضايا الجرائم الإلكترونية.

3) توضيح الدراسات السابقة لعدد من طرق المعالجة الإعلامية، بالرغم من أنها لم تتضمن كافة الأنواع.

المدخل النظري للدراسة:

تعتمد الدراسة على **نظرية تحليل الأطر** Framing Analysis. حيث توظف الدراسةُ نظريةَ الأطر الخبرية في هذه الدراسة منهجيًا؛ بهدف رصد معالجة مواقع التواصل الاجتماعي لقضايا الجرائم الإلكترونية، وما يترتب عليها من آثار اختراق للخصوصية وانحراف المجتمع وانتشار الفساد به، والخسائر الاقتصادية للمؤسسات؛ وذلك عن طريق تحليل مضمون صفحات على موقع (فيس بوك)، حيث تقترح نظرية الأطر حلولًا منهجية ونظرية لتحليل محتوى الرسالة الإعلامية غير الصريح، التي تتناول قضايا الجرائم الإلكترونية.

الدراسة الاستطلاعية:

تمَّ إجراء دراسة استطلاعية؛ للاستدلال على المشكلة البحثية وزيادة الاستبصار بها، ومعرفة مدى تعرض الشباب المصري لمواقع التواصل الاجتماعي، ومعرفة أكثر هذه المواقع التي يُتابع من خلالها الشباب المصري أبرز القضايا المرتبطة بالجرائم الإلكترونية، وكذلك معرفة أكثر الجرائم الإلكترونية اهتمامًا بها، وبالتالي تمَّ إجراء **دراسة استطلاعية للدراسة على** عينة (عمدية) من الشباب المصري قوامها (80 مفردة) من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، عن طريق تصميم استبانة إلكترونية على (Google Forms)، ثم إرسال رابط الاستبانة إلى الأصدقاء والمعارف عبر الحساب الشخصي على (الفيس بوك، وواتس آب)، **وتضمنت الدراسة الأسئلة التالية:**

- مدى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.
- أهم مواقع التواصل الاجتماعي التي يُفضل متابعة قضايا الجرائم الإلكترونية من خلالها.
- أبرز قضايا الجرائم الإلكترونية متابعةً من قِبل جمهور الدراسة.
- أهم الصفحات المُتعرض لها على مواقع التواصل الاجتماعي لمتابعة قضايا الجرائم الإلكترونية.

وقد تمَّ التوصل لعدد من الملاحظات على النحو التالى:

جدول (1)

يوضح مدى استخدام مواقع التواصل الاجتماعى

مدى الاستخدام	ك	٪
دائما	64	٪80
أحيانًا	16	٪20
الإجمالى	80	٪100

يتضح لنا من الجدول السابق:

نسبة 80٪ من الشباب يتعرضون لمواقع التواصل الاجتماعي (دائمًا)، ونسبة 20٪ منهم يتعرضون (أحيانًا)، في حين لم تحظ (لا) بأية نسبة. **ويدل ذلك على** الانتشار الكبير الذي تحظى به مواقع التواصل الاجتماعي بين الشباب، ومهما كانت طريقة استخدامها فقد أصبح انتشارها واقعًا يجيب على الجميع التعامل معه بذكاءٍ وحرص.

جدول (2)

يوضح أبرز قضايا الجرائم الإلكترونية متابعةً من قبل جمهور الدراسة

أبرز قضايا الجرائم الإلكترونية	ك	٪	ت
النصب والاحتيال وسرقة البيانات	48	٪16.7	1
السب والقذف والتشهير والسخرية	45	٪15.7	2
التهديد والابتزاز	36	٪12.5	3
الشائعات والدعاية المُضللة	36	٪12.5	3
سرقة البيانات والمعلومات	25	٪8.7	4
إثارة الفتن الطائفية	24	٪8.4	5
التحرش الجنسى	21	٪7.3	6
تزوير الهوية	15	٪5.2	7
التجسس والتحريض على الإرهاب	14	٪4.9	8
انتهاك الملكية الفكرية	13	٪4.5	9
المواد الإباحية	10	٪5	10
الإجمالى	278	٪100	

يتضح من الجدول السابق:

جاءت قضية (النصب والاحتيال وسرقة البيانات) في مقدمة قضايا الجرائم الإلكترونية التي يتابعها الشباب وذلك بنسبة قوامها 16.7٪، تليها قضية (السب والقذف والتشهير والسخرية) بنسبة قوامها 15.7٪، ثم قضية (التهديد والابتزاز) وقضية (الشائعات والدعاية المُضللة) بالتساوِي بنسبة 12.5٪، ثم قضية (سرقة البيانات والمعلومات) بنسبة 8.7٪، وقضية (إثارة الفتن الطائفية) بنسبة 8.4٪، تليها قضية (التحرّش الجنسي) بنسبة 7.3٪.

وتدل هذه النتائج على أن الجرائم المالية وسرقة البيانات تُعتبر أكثر الجرائم شيوعاً، وهو دليل على زيادة الاعتماد على مختلف المنصات الرقمية للمعاملات المالية، وهو ما يجعلها هدفًا أساسيًا لمُرتكبي الجرائم الإلكترونية، وهو ما يبرز الحاجة لتعزيز التوعية بأمان وأمن المعاملات عبر المنصات، وتحسين سبل الوقاية الرقمية. كما أنها تُشير للانتشار الهائل للتنمر الإلكتروني والخطاب السلبي عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال انتشار (السب والقذف والتشهير والسخرية)؛ مما يُحتم ضرورة فرض القوانين الأكثر صرامة في مكافحة هذه الجرائم وزيادة الوعي تجاه آداب التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

جدول (3)

يوضح أهم مواقع التواصل الاجتماعى التى يفضل متابعة قضايا الجرائم الإلكترونية من خلالها

أهم المواقع	التكرار	٪	ت
الفيس بوك	76	٪61.3	1
اليوتيوب	21	٪16.9	2
إنستجرام	17	٪13.7	3
تويتر	8	٪6.5	4
غير ذلك	2	٪1.6	5
الإجمالى	124	٪100	

يتضح لنا من الجدول السابق:

ترى نسبة قوامها 61.3٪ من الشباب أن أهم مواقع التواصل الاجتماعي التي يعتمدون عليها في متابعة قضايا الجرائم الإلكترونية موقع (الفيس بوك)، ونسبة

قوامها 16.9٪ منهم يرون أنه موقع (اليوتيوب)، في حين ترى نسبة قوامها 13.7٪ منهم أنه موقع (الانستجرام).

ويدل ذلك على أن السبب في تقدُّم موقع الفيس بوك واحتلاله المرتبة الأولى هو سهولة استخدامه وتوسع انتشاره إقليميًّا ودوليًا، كما أنه يُعتبر الأكثر تأثيرًا؛ نظرًا لكونه موقعًا مُغلقًا؛ حيث تحولت مواقع التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة من مواقع اجتماعية لمواقع اجتماعية سياسية، يتم النقاش والحوار فيها حول عدد من القضايا المختلفة ذات طابع خاص مشترك.

جدول (4)

يوضح أبرز الصفحات المُتعرض لها على مواقع التواصل الاجتماعى لمتابعة قضايا الجرائم الإلكترونية

الصفحة	ك	٪	ت
صفحة وزارة الداخلية	75	٪37.1	1
صفحة قاوم	50	٪24.8	2
صفحة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	27	٪13.4	3
صفحة مباحث الإنترنت	26	٪12.9	4
صفحة محمد الجندي خبير أمن المعلومات	13	٪6.4	5
أخرى تذكر	11	٪5.4	6
الاجمالى	202	٪100	

يتضح من بيانات الجدول السابق:

جاء في مقدمة أبرز صفحات مكافحة الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها عينة الدراسة على مواقع التواصل الاجتماعي صفحة (وزارة الداخلية) بنسبة 37.1٪، وجاءت صفحة (قاوم) في المرتبة الثانية بنسبة 24.8٪، أما صفحة (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) فقد جاءت في المرتبة الثالثة وذلك بنسبة 13.4٪، أما صفحة (مباحث الإنترنت) فجاءت في المرتبة الرابعة بنسبة 12.9٪، في حين جاءت في المرتبة الخامسة صفحة (محمد الجندي خبير أمن المعلومات) بنسبة 6.4٪، أما في المرتبة السادسة والأخيرة جاءت (أخرى تذكر) وذلك بنسبة 5.4٪.

وهو ما يؤكد على وجود وعي مُتزايد فيما يتعلق بالضرورة الحتمية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، مع التفضيل الواضح لعدد من الصفحات التي تُقدم معلومات موثوقة ودعم لمستخدميها، فنجد أن الهيئات الحكومية الرسمية هي من تحتل الصدارة،

حيث يُبرز حصول صفحة (وزارة الداخلية) على المرتبة الأولى الدور الحيوي الذي تؤديه الوزارة باعتبارها جهة رسمية حكومية موثقة في مكافحة الجرائم الإلكترونية، كما تدل نسبتها على ثقة المبحوثين في المعلومات المُقدمة منها، أما عن صفحة (قاوم) فتدل نسبتها على الأهمية الكبيرة التي تحظى بها في تقديمها للمعلومات والأخبار والدعم حول آلية مقاومة ومواجهة الجرائم الإلكترونية؛ إذ تُعد بمثابة المنصة الفعالة في توعية وتعليم الجمهور طريقة حمايتهم لأنفسهم ووقايتها من الوقوع في براثن الجرائم الإلكترونية.

وقد أفادت الباحثة من تلك الدراسة الاستطلاعية فيما يلى:

- **تحديد مجتمع الدراسة التحليلية والمُتمثل في** (موقع الفيس بوك).
- **تحديد عينة الدراسة التحليلية والمُتمثلة في صفحات** (الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، قاوم).
- **تحديد قضايا** (النصب والاحتيال وسرقة البيانات، والسب والقذف والتشهير والسخرية، والتهديد والابتزاز، والشائعات والدعاية المُضللة، وسرقة البيانات والمعلومات، وإثارة الفتن الطائفية، والتحرش الجنسي)، كأبرز قضايا الجرائم الإلكترونية لدراستها وتحليلها عبر الصفحات محل الدراسة على مواقع التواصل الاجتماعي، مع إضافة القضايا الأكثر تداولًا في الفترة الزمنية للدراسة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

الإطار المنهجي للدراسة:

نوع الدراسة:

وفقًا لطبيعة المشكلة البحثية فإن الدراسة الحالية تنتمي إلى حقل الدراسات المسحية الوصفية، والتي تسعى إلى رصد معالجة شبكات التواصل الاجتماعي وتحليلها لقضايا الجرائم الإلكترونية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة في أساسها على **منهج المسح الإعلامى بشقه التحليلى.**

مجتمع الدراسة وعينتها:

- **مجتمع الدراسة:** يتمثل مُجتمع الدراسة في مواقع التواصل الاجتماعي.

- **عينة الدراسة:** تتمثل في عينة عمدية قوامها (400 مفردة) من منشورات صفحة كلٍ من:

- **صفحة الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية:** وهي المصدر الرسمي والرئيسي للأخبار والمعلومات الصادرة من الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، وبالتالي فهي المرجع الأساسي لفهم الآلية التي تتعامل بها الدولة مع ذلك النمط من الجرائم.
- **صفحة قاوم:** وهي من أكبر الصفحات المُتخصصة في مكافحة قضايا الجرائم الإلكترونية وتوعية الجمهور، كما أن طابع الصفحة البسيط ومخاطبتها للجمهور بلغتهم البسيطة يجعلها مُختلفة عن الصفحات الرسمية.
- **العينة الزمنية:** تمَّ تطبيق الدراسة التحليلية على الصفحتين خلال الفترة الزمنية من 1 يناير 2024 حتى 30 يونية 2024، أي لمدة (6 أشهر كاملة).

التعريفات الإجرائية للدراسة:

1) **مواقع التواصل الاجتماعى:** هي المواقع والبرامج الإلكترونية التي يتمكن من خلالها الأفراد التواصل والاتصال ومشاركة البيانات والمعلومات عبر شبكة الإنترنت؛ وذلك بالاعتماد على الهاتف الجوال أو جهاز الحاسوب[22].
2) **الجرائم الإلكترونية:** تُشير للأفعال غير المشروعة والإجرامية[23]، التي تعتمد على جهاز الحاسوب أو الهواتف المحمولة في ارتكاب الجرائم على اعتبار أنها وسيلة رئيسية [24]. **وتُعرف أيضًا بأنها** أي فعل من شأنه التعدي على الأموال المعنوية أو المادية، ويكون ناتجًا عن تدخل التقنية الإلكترونية [25]، **وبالتالى** فهي سلسة من الممارسات الواقعة ضد الفرد أو المجموعة؛ لإلحاق الضرر البدني والنفسي بالضحية، أو التسبب بالأذى لسمعته بقصد [26].
3) **الأطر** (Frames): ويقصد بها في هذا البحث الطريقة التي يتم من خلالها عرض المعلومات الخاصة بقضايا الجرائم الإلكترونية أو تقديمها للجمهور بحيث تؤثر على فهمهم، تفسيرهم، واستجابتهم لهذه المعلومات.

أدوات الدراسة:

أداة تحليل المضمون لكلٍّ من صفحة (الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، وقاوم) الرسمية على الفيس بوك.

اختبار الصدق والثبات:

أ. اختبار الصدق:

تمَّ قياس صدق التحليل عبر قياس صدق الاستمارة الظاهري، من خلال:

1) إعداد استمارة التحليل بشكلٍ دقيق، وصياغتها بشكلٍ علميّ، وترتيب الفئات والتساؤلات بها ترتيبًا منطقيًا تسلسليًا.

2) عرض الأداة على مجموعة من المُحكمين؛ لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية وصلاحيتها للقياس، ومن ثمَّ تمَّ حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض الآخر، وبناء على ذلك تمّ صياغة الاستمارة في شكلها النهائي.

ب. اختبار الثبات:

تمّ اختبار ثبات التحليل عبر تطبيقه على عينة فرعية من الدراسة الحالية، حيث يرمز الثبات هنا لإمكانية تكرار عملية التحليل في سبيل الحصول على نتائج مُتطابقة. وعبر الدراسة الحالية تمّ الاستعانة بباحثة؛ من أجل إعادة تحليل العينة العشوائية والتي تُمثل (10٪) من إجمالي العينة الرئيسة، عقب ذلك تمَّ تطبيق معادلة (هوليستي) وذلك لقياس معامل الثبات والتي بلغت (89٪). وبالتالي فتُعتبر هذه النسبة عالية جدًا، وهو ما يؤكد على وضوح المقياس المُستخدم في التحليل، وبناء عليه فإن النتائج المتوصل إليها هي نتائج صحيحة وموثوقة ويُمكن الاعتماد عليها.

مناقشة نتائج الدراسة:

تمهيد:

هدفت الدراسة التحليلية إلى التعرف على آلية معالجة مواقع التواصل الاجتماعي لقضايا الجرائم الإلكترونية، وفي هذا الإطار يتم استعراض أبرز النتائج التي تمَّ التوصل إليها من واقع عينة من مضمون صفحتين على الفيس بوك، هما: (الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، قاوم)؛ وذلك للكشف عن أطر تناولهما لقضايا الجرائم الإلكترونية محل الدراسة، خلال الفترة الزمنية من 1 يناير 2024 حتى 30 يونيو 2024. ويتم التحليل لمضمون المنشورات المنشورة بصفحتي الدراسة بصورةٍ عامة، ومنشورات قضايا الجرائم

الإلكترونية بصورةٍ خاصة، كما سيتم عرض تحليل كيفي للقضايا المتداولة والواردة عبر صفحتي الدراسة.

جدول (5)
يوضح عدد المنشورات الخاصة بقضايا الجرائم الإلكترونية بكل صفحة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة

الصفحة	ك	٪
الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية	263	٪66.4
قاوم	133	٪33.6
الإجمالى	396	100

يتضح لنا من الجدول السابق:

احتلت (**الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية**) المركز الأول في معالجتها لقضايا الجرائم الإلكترونية، وذلك بنسبة قوامها 66.4٪ من إجمالي عدد المنشورات؛ وهو ما يعكس دورها الجوهري؛ باعتبارها جهة رسمية حكومية في التوعية بقضايا الجرائم الإلكترونية والتصدي لها عبر نشر الأخبار والمضامين على صفحتها ذات صلة بها، وفي المركز الثاني جاءت صفحة (**قاوم**) وذلك بنسبة قوامها 33.6٪، وهي نسبة كبيرة نسبيًّا، حيث تدل على اهتمام الصفحة والقائمين عليها بتناول قضايا الجرائم الإلكترونية؛ مما يُؤكد على الدور الحيوي الذي تؤديه المبادرات المُجتمعية في دعمها للجهود الحكومية للحدِّ من الجرائم الإلكترونية.

كما يُظهر هذا التوزيع تباينًا واضحًا في حجم تغطية الأخبار بين كلٍّ من الصفحتين، فنجد أن الجهة الرسمية هي المُسيطرة على النصيب الأكبر من المضامين المنشورة، وقد يرجع ذلك لامتلاكها الموارد بشكلٍ أوسع وأكبر، بخلاف التوجيهات المؤسسية التي تُسلط الضوء على دعم الأمن السيبراني، في حين نجد أن النسبة التي أسهمت بها صفحة (**قاوم**) ليست بقليلة ولا يجب الاستهانة بها؛ فهي ترمز لوجود وعي مُجتمعي مُتكامل حول الضرورة المُلحة لمكافحة الجرائم الإلكترونية والوقاية منها؛ وهو ما يُساعد في إحداث تكامل شامل بين الجهود الرسمية والجهود غير الرسمية في هذا الصدد.

ويُمكننا ملاحظة أنه من خلال المنشورات الخاصة بـ (الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية) ذات العدد الأكبر، انعكاس لإمكانية المؤسسة على نشر المضمون الواسع الذي يشتمل على (التوعية، والخدمات الإلكترونية، والإعلان على النجاح والإنجاز الأمني)، وهو يُشير لطبيعة وزارة الداخلية باعتبارها جهازًا حكوميًّا يمتلك الموارد الأكبر منها (فرق متخصصة في التحقيق والضبط والإحضار)، وهو ما يُمكنها من تغطية العديد من القضايا كـ (النصب، والاحتيال، وغسل الأموال عبر المنصات الإلكترونية، والقرصنة، والشائعات والدعاية المُضللة).

بجانب أن المنشورات تتضمن الإعلان عن الخدمات مثل تلقي البلاغات عبر الإنترنت، أو الإشارة للرابط الرسمي الخاص بالصفحة على تطبيق (إنستجرام) لسهولة التواصل والتبليغ، ويُعزز هذا الدور من صورة الدولة المصرية باعتبارها الحامي والرادع بالفضاء الرقمي، ولا سيما في ظل انتشار الجرائم الإلكترونية في مصر بشتَّى أنواعها، حيث سجَّلت الوزارة المئات من عمليات الضبط والإحضار سنويًّا.

هذا بخلاف اعتمادها على الاستراتيجية الخاصة بالوجود الدائم الفعال، حيث يُمكن الاستدلال على أنه يتم استخدام ذلك العدد الكبير من المنشورات الخاصة بالجرائم الإلكترونية لمجموعة من الأهداف، **لعل أبرزها:**

- إثبات نجاح وسيطرة الوزارة؛ حيث إن كلَّ منشورٍ من المنشورات الخاصة بها هو دلالة عن عمليات الضبط الناجحة، وهو ما يبعث للجمهور رسالة باليقظة الدائمة التي تتحلَّى بها الوزارة وعملها بجد واجتهاد على مدار 24 ساعة.
- تعزيز الثقة داخل قلوب المواطن بقدرة الدولة على حمايته من المخاطر الإلكترونية.
- الاستشهادات؛ حيث إن غالبية المنشورات جاءت قصيرة ومباشرة في صميم نجاح القبض على مرتكبي الجرائم الإلكترونية وهي التي تنتشر بشكلٍ كثيف؛ مما يدعم فكرة حالة العمل المستمرة للوزارة، **ومن أمثلة تلك الاستشهادات:**

- "كشف ملابسات ما تمَّ تداوله عبر إحدى القنوات الفضائية بشأن وجود إحدى الصفحات على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" زعم القائمون عليها بقدرتهم على استخراج شهادات جامعية موثقة باستخدام الذكاء الاصطناعي".

- "لا صحة لما تمَّ تداوله بالأبواق الإعلامية لجماعة الإخوان الإرهابية والعناصر الهاربة التي تدور في فلكها من ادعاءات وأكاذيب مختلقة حول وجود انتهاكات بسجن القناطر ...".

في المقابل فيما يتعلق بصفحة (قاوم) فإن الجدول السابق يُشير للدور الحيوي الذي تؤديه الصفحة والمؤثر في التوعية والتثقيف والإرشاد بقضايا الجرائم الإلكترونية، برغم أنها لا تعُتبر مؤسسة رسمية، وهذه النسبة لا تُعتبر رقمًا فحسب، بل هي إشارة أيضًا على مجموعة من الجوانب الكيفية التي يُمكن تناول أبرزها على النحو التالي:

- جاء دور الصفحة تكميليًّا للدور الذي تؤديه وزارة الداخلية وليس تكراراً له؛ بمعنى أنه حينما تُركز الوزارة على الإعلان عن حالات الضبط في المقابل تملأ "قاوم" الثغرة من خلال تقديم المضمون الإرشادي التثقيفي الذي يُلامس احتياجات المواطنين بصورة مُباشرة، وهو ما يتضمن تغطية أوسع للقضايا من عدة جوانب.
- على الرغم من قلة عدد المنشورات الخاصة بالصفحة مُقارنة بعدد منشورات الوزارة، لكن هذه المنشورات تكون أكثر تفاعلية وتخصصًا؛ مما يعكس إمكانيتها على تسليط الضوء على قضايا مُعينة، وتحويل البيانات والأخبار المُعقدة لأخرى سهلة ومُلائمة لجميع الفئات العمرية للمواطنين، وبالتالي تكتسب مزيدًا من المرونة للتعامل مع كافة التحديات المُستحدثة في عالم الجريمة الإلكترونية.
- التأثير النوعي الكبير للمنشورات الخاصة بها، فهي تُكرس ما يزيد عن ثُلث منشوراتها للتوعية بسبل الوقاية من الجرائم الإلكترونية، وهو دليل قوي على أن وعي المُواطنين أصبح أكثر فعاليةً في هذه المواجهة، ولم يعد يقف فقط كونه مُتلقيًا للمعلومات الصادرة من الجهات الرسمية؛ مما يؤكد على الأهمية التي تحظى بها المُبادرات الاجتماعية في سبيل تحقيق الوعي السيبراني، **ومن أمثلة هذه المنشورات:**

- "مفيش تطبيق بتحط فيه فلوس فتولد وتجيب فلوس اكتر.. التطبيقات دي وهمية ونصب وبيضحك عليك عشان يستغل طمعك وجهلك وياخد فلوسك. الحداية مبتحدفش كتاكيت. عايز تجيب فلوس اشتغل في أي تجارة.. مش عارف يبقي

احتفظ بفلوسك في أي عقار أو شراء ذهب. متجروش ورا النصب وتضيعوا شقى عمركم في الوهم. اللهم بلَّغنا".

وبالنظر لمحتوى المنشور فهو تفنيد لوهم الربح الوهمي السريع، بجانب الاعتماد على الأمثلة الشعبية لتسهيل الفكرة وتبسيطها "الحداية مبتحدفش كتاكيت"، هذا بخلاف تقديم البدائل الحقيقة الموثوقة في مجال الاستثمار، وتُشير إلى أنَّ المنشور يستهدف التحذير والتوجيه للمسارات الآمنة والموثوق منها، ختاماً بالجملة التحذيرية القوية المُلخصة لرسالة المنشور وهي (نتيجة الطمع الخسارة لا محالة طالما أن الحصول على الأموال تمَّ دون تعب أو جهد).

وبالإشارة إلى الناحية التحليلية، فتُعتبر هذه البيانات مؤشراً مهمًّا لفهم الديناميكيات التفاعلية مع القضايا الخاصة بالجرائم الإلكترونية على موقع الفيس بوك؛ إلا أن ذلك لا ينفي ضرورة إجراء التحليلات الإضافية لرصد جودة المضمون المنشور، ومدى تأثيره على المستخدمين، واستكشاف الطبيعة التفاعلية التي يُولدها؛ وذلك من أجل تقييم الفاعلية الحقيقية لهذه المضامين في دعم التوعية بالجرائم الإلكترونية ومكافحتها.

جدول (6)

يوضح نوعية المنشورات التى تُقدمها الصفحات محل الدراسة في تناولها لقضايا الجرائم الإلكترونية

الصفحة / نوعية المنشورات	الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية		قاوم		المجموع		الترتيب
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
خبر	242	٪92.02	88	٪66.17	330	٪83.33	1
مقال	2	٪0.76	26	٪19.55	28	٪7.07	2
فيديو	12	٪4.56	10	٪7.52	22	٪5.56	3
تقرير	7	٪2.66	5	٪3.76	12	٪3.03	4
إنفوجراف	-	-	2	٪1.50	2	٪0.51	5
حوار	-	-	1	٪0.75	1	٪0.25	6
تحقيق	-	-	1	٪0.75	1	٪0.25	6
الإجمالى	263	٪100	133	٪100	396	٪100	

يتضح لنا من الجدول السابق:

هيمنة فئة (الخبر) بنسبة قوامها 83.33٪؛ مما يؤكد على المكانة التي يحظى بها الخبر باعتباره الوسيلة الأكثر تميزًا وشيوعًا لتناول قضايا الجرائم الإلكترونية، في حين جاءت فئة (المقال) لتحتل المركز الثاني بنسبة 7.07٪، وفئة (الفيديو) في المركز الثالث بنسبة 5.56٪، أما فئة (التقرير) فحصلت على المركز الرابع بنسبة 3.03٪، في حين سجَّل كلٌّ من (الإنفوجراف) 0.51٪، وفئة (الحوار) 0.25٪، وفئة التحقيق (0.25٪) وهي نسب ضئيلة جدًا؛ مما تُشير لمحدودية استخدام هذه الفئات في التوعية لقضايا الجرائم الإلكترونية والتصدي لها.

وبالنسبة لصفحة (**الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية**) فقد تصدَّرت فئة (الخبر) نوعية المنشورات بنسبة 92.02٪، أما فئة (الفيديو) فجاءت في المركز الثاني بنسبة 4.56٪، ثم فئة (التقرير) في المركز الثالث بنسبة 2.66٪، وفئة (المقال) حازت على نسبة ضئيلة قوامها 0.76٪. أما فيما يتعلق بفئة (الإنفوجراف، والحوار، والتحقيق) فلم تُسجل الصفحة أي منشورات من هذا النوع؛ مما يدل على تركيزها الجوهري على تقديم المضمون في محتوى إخباري يُركز على الإعلان عن الأحداث الجارية والإجراءات والتدابير المُتعلقة بالجرائم الإلكترونية.

وفيما يتعلق بصحفة (**قاوم**)، فقد احتلت فئة (الخبر) أيضًا المركز الأول بنسبة قوامها 66.17٪، ولكن بنسبة أقل إذا ما قورنت بمحتوى (الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية)، وهو ما يعكس اهتمام الصفحة بالمضمون الإخباري بنسبة أقل، أما بالنسبة لفئة (مقال) فقد احتل المركز الثاني بنسبة 19.55٪؛ مما يُبرز الاستخدام للمحتوى التحليلي العميق، أما فئة (الفيديو) فقد سجل نسبة 7.52٪ لتحتل بذلك المركز الثالث، ثم فئة (التقرير) بنسبة 3.73٪، يليها فئة (الإنفوجراف) بنسبة 1.50٪، أما كلٌّ من فئة (الحوار) و(التحقيق) فقد حازت على نسبة 0.75٪ بالتساوي.

ويُشير الحليل الكيفي للجدول السابق أن استخدام كلِّ صفحة للفنون الصحفية بأساليب مُختلفة هو انعكاس لأهدافها وشخصيتها والاستراتيجية التي تعمل بها، فنجد أن الخبر هو المُسيطر الأكبر، وبشكلٍ أدق في صفحة الوزارة وهو ما يؤكد على دوره كفنٍّ جوهريّ في معالجة القضايا والمُشكلات الأمنية ويُعتبر طريقة مثالية لتقديم المعلومات

بصورة بسيطة ومباشرة؛ مما يتماشى مع أهداف الوزارة في نشرها لبياناتها الرسمية وإعلان نجاح حملات الضبط التي تقوم بها، أي أن استخدامه بهذه النسبة يعكس الاستراتيجية التي ترتكز على إظهار الفاعلية والتواصل السريع.

أما عن التفاوت في استخدام الفنون الأخرى كـ (المقال، والتحقيق، والتقرير) والتي تظهر بنسبة ضئيلة، فهو دلالة على أن أهداف الوزارة لا تكمن في السرد القصصي أو التحليل العميق، ولكن في الإخبار بصورة مباشرة، في حين بروز تلك الفنون في صفحة "قاوم" فهو يُبرز دورها باعتبارها منصة اجتماعية توعوية تستهدف تقديم المعلومات التحليلية، ومساعدة المواطنين على فهم طرق الجرائم وأسبابها.

في حين يُشير (الفيديو) لإدراك الصفحتين للدور الجوهري الذي يقوم به المُحتوى المرئي، فيتم استخدامه في صفحة الوزارة لتوثيق لحظات ضبط المُجرمين، أو عرض البيانات بصورة مرئية؛ مما يزيد من قوة الخبر، وكذلك تعزيز عنصر الإثبات، أما صفحة قاوم فتقوم باستخدامه باعتباره فيديو إرشاديًّا توعويًّا تثقيفيًّا، وخاصة (البث المباشر). ويظهر ذلك التحليل بشكلٍ واضح توظيف كلّ صفحة لأدواتها الفنية بما يتلاءم مع استراتيجيتها الاتصالية؛ مما يُحقق التعاون بين الأدوارَ الرسمية والمُجتمعية في مواجهة قضايا الجرائم الإلكترونية والتصدي لها.

وهذه البيانات تُشير إلى التنوع الواسع في مضامين المنشورات مُقارنة بمضمون صفحة الوزارة؛ مما يعكس المرونة الأكبر في الاستراتيجية الخاصة بالإرشاد والتثقيف، والتفاعل مع المُستخدمين بأساليب مُختلفة، وهو ما يُحقق التكامل بين الجهود الرسمية الحكومية والجهود غير الرسمية للمبادرات المُجتمعية. وهذا التفاوت الواضح في الاستراتيجيات المُتعلقة بالنشر عبر الصفحتين، يعكس الدور الرسمي لـ (وزارة الداخلية) في الإعلان الإخباري، ومرونة (قاوم) في الإرشاد والتثقيف بشتَّى الطرق.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مريم العجمي (2024) [27] التي احتل فيها فئة (الخبر) المركز الأول على أبرز أنواع الفنون الصحفية، ولكنها تختلف معها في ترتيب بقية الفنون، **بجانب أنها تختلف مع دراسة** علا الفلاحي وصباح محمد (2022) [28]

حيث اقتصرت الصفحة على الخبر وبعض الفنون الأخرى كالتقرير؛ مما جعل صياغة المنشورات صياغة جامدة واتخذت قالبًا فنيًا واحدًا، على عكس الدراسة الراهنة.

جدول (7)

يوضح اتجاه المنشور لقضايا الجرائم الإلكترونية بالصفحات محل الدراسة

الصفحة / اتجاه المنشور	الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية		قاوم		المجموع		الترتيب
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
مُحايد	145	٪55.13	27	٪20.30	172	٪43.22	1
سلبى	66	٪25.10	86	٪64.66	152	٪38.19	2
إيجابى	52	٪19.77	20	٪15.04	72	٪18.09	3
الإجمالى	263	٪100	133	٪100	396	٪100	

يتضح لنا من الجدول السابق:

احتل الاتجاه (المُحايد) المركز الأول في اتجاه المنشور لقضايا الجرائم الإلكترونية بالصفحات محل الدراسة، وذلك بنسبة 43.22٪، ثم الاتجاه (السلبي) في المركز الثاني بنسبة 38.19٪، وفي المركز الأخير الاتجاه (الإيجابي) بنسبة 18.09٪، ويُظهر بذلك هيمنة الاتجاه (المُحايد) على المضامين الكلية المنشورة عبر الصفحات؛ وهو ما يعكس التركيز الجوهري على تقديم الأخبار والموضوعات بشكلٍ موضوعي، في ظل وجود نسبة لا بأس بها من المنشورات ذات الاتجاه السلي والتي تسعى للتحذير من الجرائم الإلكترونية والوقوع فيها.

وبالنسبة لصفحة (الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية) فقد احتلت الاتجاه المُحايد المركز الأول بنسبة 55.13٪، وهو ما يعكس التركيز على تقديم المضمون التوعوي الإخباري بشكلٍ موضوعي، حيث يستهدف نقل الإجراءات الأمنية والحقائق دون اللجوء لإثارة الانفعالات القوية. في حين حصل الاتجاه السلبي على المركز الثاني بنسبة 25.10٪، وقد تتضمن الإعلان عن الحالات الإجرامية أو التحذير من أخطارها، وفيما يتعلق بالاتجاه الإيجابي والذي حصل على المركز الأخير بنسبة 19.77٪ فهي تُشير للنجاحات الأمنية والحملات التي تقوم بها الوزارة، ويبرز ذلك التنوع طبيعة الصفحة الرسمية التي ترتكز على الموضوعية في تناولها للقضايا.

ولفهم أعمق، يُمكن تناول مثال من منشورات الصفحة لكلٍّ اتجاه، على النحو التالي:

1) **الاستشهاد المُحايد:**

- "كشف ملابسات ما تمَّ تداوله على إحدى المجموعات على تطبيق "واتس آب" يدِّعي خلالها أحدُ الأشخاص بقدرته على تسريب أسئلة الامتحانات أثناء انعقاد لجان الامتحانات".

بالنظر لاتجاه هذا المنشور فيقع تحت فئة المُحايد؛ نظرًا لكونه يعرض الحقائق فقط ويصف حدثًا معينًا (كشف ملابسات)، وبجانب خلوه من أية عواطف، أو أحكام، أو إثارة مشاعر الغضب، أو القلق للمواطن، بجانب أن لغته إجبارية مكتوبة بطريقة إخبارية تقريرية؛ باعتبارها جزءًا من بيانٍ رسمي، فهي تُسلط الضوء على الفعل والموضوع دون انحياز.

2) **الاستشهاد السلبي:**

- "تمكنت الأجهزة الأمنية من ضبط شبكة إجرامية قامت بالنصب على مئات المواطنين والاحتيال عليهم باستخدام تطبيقات إلكترونية وهمية، نتج عنها سرقة مبالغ مالية كبيرة منهم. .... جارٍ اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المتهمين".

بالنظر لاتجاه هذا المنشور فهو تركيزه على جريمة النصب والاحتيال، وما نتج بالسلب عنها من وسرقة أموال، وخسائر مادية فادحة، بجانب أنه يُثير المشاعر السلبية لدى المواطنين من مخاطر الجرائم الإلكترونية، ولا سيما النصب والاحتيال الإلكتروني، كما تتمثل رسالته الرئيسة في ذكر وقوع الجريمة والمخاطر التي لحقت بالضحايا.

3) **الاستشهاد الإيجابي:**

- "نفي صحة ما تمَّ تداوله بإحدى الصفحات التابعة لجماعة الإخوان الإرهابية بأحد مواقع التواصل الاجتماعي بشأن الزعم بإلقاء القبض على أحد الأطفال بالدقهلية لإجبار والده على تسليم نفسه للأجهزة الأمنية، وأن تلك الادعاءات تأتي ضمن المحاولات اليائسة لجماعة الإخوان الإرهابية لاختلاق الأكاذيب وترويج الشائعات لمحاولة إثارة البلبلة بعد أن فقدت مصداقيتها بأوساط الرأي العام".

بالنظر لاتجاه هذا المنشور فهو يستهدف التكذيب وتوضيح الحقائق وتصحيح المعلومات الخاطئة، بجانب محاولته لمنع الشائعات والدعاية المُضللة، فهو يُدافع عن الحقيقة؛ مما يُعزز ثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية وتهدئة الرأي العام.

أما فيما يتعلق بصفحة (قاوم) فقد احتل الاتجاه السلبي المركز الأول بنسبة 64.66٪؛ مما يدل على اهتمام الصفحة بإبراز أخطار الجرائم الإلكترونية، أو انتقادها لما قد يتج عنها؛ مما يُسهم في تحفيز الجمهور للحذر والاحتياط. في حين احتل الاتجاه المُحايد المركز الثاني بنسبة 20.30٪، وهو يعكس الاهتمام الأقل بالمضامين الموضوعية مُقارنة بصفحة الوزارة، في حين سجل الاتجاه الإيجابي النسبة الأقل والتي بلغت 15٪، وبذلك يعكس ذلك التوزيع النهج المُجتمعي المُتبع الذي يستهدف تحذير الجمهور وتوعيته بصورة أوسع وأكبر.

ولفهم أعمق، يُمكن تناول مثال من منشورات الصفحة لكلٍّ اتجاه، على النحو التالي:

1) **الاستشهاد السلبي:**

- "خالد حرفيا عايش على قفا البنات وياخد منهم مصاريفه تحت التهديد، وبيهدد البنت إنها تدفع له إجباري ألف جنيه كل أسبوع ووقت ما يحتاج تديله فلوس تدفع بدون تفكير، ولو مش معاها فلوس في بديل، تروحله البيت يا كدة يا هيفضحها في جامعتها وبلدها كلها. يا خالد اتقي الله احنا حتى في أيام مفترجة".

وبالنظر لاتجاه هذا المنشور فهو يصف أفعالًا سلبية مُشينة تمامًا، حيث يتضمن (التهديد، والابتزاز، واستغلال الغير، والضرر والأذى)، وبالتالي فإن هذا النص محتواه سلبي بصورة مُطلقة، وكذلك هدفه سلبي وتأثيره سلبي يُثير مشاعر الاشمئزاز والغضب والخوف، ولا يتضمن أي جانب إيجابي يُمكن استخلاصه من هذه الأفعال.

2) **الاستشهاد المُحايد:**

- "وزارة الداخلية تنهي فحص موقف الطالبة/ شروق أحمد وخمسة من زملائها ومشرفة المدينة الجامعية وأحد أصدقاء الطالبة نيّرة صلاح؛ تمهيدًا لعرضهم على النيابة العامة لكشف ملابسات واقعة انتحارها وتوقُّف والد الطالبة شروق عن العمل لحين انتهاء التحقيقات حرصًا على نزاهتها".

وبالنظر لاتجاه هذا المنشور فهو يقع ضمن الاتجاه المُحايد؛ وذلك لكونه يعرض الحقائق فقط دون إبداء الرأي أو الحكم الشخصي، بجانب خلوه من أي عبارات أو كلمات عاطفية تُثير المشاعر، وكذلك عدم انحيازه لأي شخص بصورة مُباشرة. أي بشكلٍ

أيسر ذلك المنشور يُمكن اعتباره كتقرير إخباري يستهدف إعلام المواطن بالوضع الراهن للتحقيقات الجارية.

3) **الاستشهاد الإيجابي:**

- "هام جداً احذروا إعلانات معمولة بالذكاء الاصطناعي بصورة الفنان أحمد حلمي وبعض المشاهير لاستدراجك والنصب عليك بالمشاركة في تطبيقات وهمية وسرقة أموالك. الحداية مبتحدفش كتاكيت مفيش تطبيق هتحط فيه فلوس هتولد فلوس.. مكنش حد غلب. شغل دماغك واوعى دماغك تشتغل في الطمع لو طمعت هتضيع كل فلوسك وترجع تبعتلنا وانت مش لاقي حل. ابعدوا عن المراهنات".

وبالنظر لذلك المنشور، فبالرغم أنه يُحذر من النصب وهو شيء سلبي، لكن الهدف الأساسي من نشره هو إيجابي، حيث يستهدف حماية المواطنين ومساعدتهم وتوعيتهم وتقديم الصالح لهم، ولا يهدف لإيذائهم أو إحباطهم، فيُمكن القول بأنه منشور توعويٌّ تحذير.

ويعكس هذا التباين في الاتجاهات بين كلٍّ من الصفحتين طبيعة كلّ صفحة منهما، فتسعى صفحة الوزارة إلى دعم وتعزيز الشفافية والموضوعية، أما صفحة قاوم فهي تسعى لتعبئة الجماهير ضد الجرائم الإلكترونية وقضاياها.

جدول (8)

يوضح نوعية الجرائم الإلكترونية بالصفحات محل الدراسة

نوعية الجرائم / الصفحة	الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية		قاوم		المجموع		الترتيب
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
مزاولة نشاط غير مشروع	147	٪24.34	40	٪12.94	187	٪20.48	1
النصب والاحتيال	119	٪19.70	59	٪19.09	178	٪19.50	2
تزييف الوعي وإثارة الرأي العام	109	٪18.05	11	٪3.56	120	٪13.14	3
انتهاك الخصوصية والاعتداء على حرمة الحياة الخاصة	50	٪8.28	50	٪16.18	100	٪10.95	4
التهديد والابتزاز	6	٪0.99	89	٪28.80	95	٪10.41	5
الشائعات والدعاية المضللة	66	٪10.93	7	٪2.27	73	٪7.99	6
التشهير والسخرية	17	٪2.81	45	٪14.56	62	٪6.79	7
سرقة البيانات والحسابات	40	٪6.62	17	٪5.50	57	٪6.24	8
قرصنة المحتوى (انتهاك الملكية الفكرية)	40	٪6.62	2	٪0.65	42	٪4.60	9
الترويج للأعمال المنافية للآداب	15	٪2.48	14	٪4.53	29	٪3.18	10
السب والقذف	20	٪3.31	7	٪2.27	27	٪2.96	11
استغلال الأطفال جنسيًا	1	٪0.17	23	٪7.44	24	٪2.63	12
التحرش الجنسي	10	٪1.66	13	٪4.21	23	٪2.52	13
تزوير المستندات والهوية	12	٪1.99	7	٪2.27	19	٪2.08	14
تجارة المخدرات وغسيل الأموال	10	٪1.66	–	–	10	٪1.10	15
إنشاء المواقع المُعادية	9	٪1.49	5	٪1.62	14	٪1.53	16
هتك الأعراض	3	٪0.50	12	٪3.88	15	٪1.64	17
التحريض على العنف	12	٪1.99	3	٪0.97	15	٪1.64	18
الألعاب الإلكترونية	–	–	15	٪4.85	15	٪1.64	19
الإرهاب	5	٪0.83	–	–	5	٪0.55	20
المراهنات والقمار الإلكتروني	–	–	5	٪1.62	5	٪0.55	21
التجسس	3	٪0.50	1	٪0.32	4	٪0.44	22
إثارة الفتن الطائفية	3	٪0.50	–	–	3	٪0.33	23
الاتجار بالبشر	–	–	3	٪0.97	3	٪0.33	24
التنمر الإلكتروني	2	٪0.33	–	–	2	٪0.22	25
التحريض على الإرهاب	–	–	1	٪0.32	1	٪0.11	26
الإجمالي	604	٪100	309	٪100	913	٪100	

يتضح لنا من الجدول السابق:

حازت جريمة (**مزاولة نشاط غير مشروع**) على المركز الأول بنسبة 20.48٪ وهو دليل على تركيز هذه الصفحات بصورة كبيرة على كافة النشاطات غير القانونية المُمارسة عبر الإنترنت كـ (الدجل والشعوذة، وبيع وترويج الألعاب النارية، والترويج لتنظيم رحلات الحج من خلال الدعم بتوفير التأشيرات، أو تقديم الخدمات المُخالفة للقانون، أما المركز الثاني فاحتلته جرائم (**النصب والاحتيال**) وذلك بنسبة قوامها19.50٪، وهو تأكيد على استهداف هذه النوعية من الجرائم الأفراد بشكلٍ مادي مُباشر، كـ (**الاحتيال عبر الرسائل النصية، أو المواقع المزيفة**)، وجاءت جريمة (**تزييف الوعى وإثارة الرأي العام**) في المركز الثالث وذلك بنسبة 13.14٪؛ مما يدل على أن الصفحات تولي اهتماماً لجرائم التلاعب بالرأي العام ونشر المعلومات المضللة، والتي قد تؤثر على الأمن القومي والمجتمعي.

أما جريمة (**انتهاك الخصوصية والاعتداء على حرمة الحياة الخاصة**) فقد حازت على المركز الرابع بنسبة 10.95٪، ثم جريمة (**التهديد والابتزاز**) في المركز الخامس بنسبة 10.41٪. أما جرائم (**التجسس**)، و(**إثارة الفتن الطائفية**)، و(**الاتجار بالبشر**)، و(**التنمر الإلكترونى**)، و(**التحريض على الإرهاب**)، فجاءت لتحتل المراكز الخمسة الأخيرة على التوالي.

ويُلاحظ وجود اختلاف بين صفحتي الدراسة من حيث تركيزهما على فئات مُعينة من الجرائم الإلكترونية، حيث نجد أن صفحة (**الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية**) ركزت بصورة كبيرة على **جريمة** (**مزاولة** نشاط غير مشروع) وذلك بنسبة 24.34٪، يليها جريمة (**النصب والاحتيال**) بنسبة 19.70٪، وكذلك جريمة (**تزييف الوعى وإثارة الرأي العام**) وذلك بنسبة 18.05٪؛ مما يعكس اهتمامها الأكبر بالجرائم المؤثرة على الأمن القومي والاقتصادي والاجتماعي بالدولة

في حين نجد أن صفحة (**قاوم**) قد أولت اهتمامها الأكبر بجريمة (**التهديد والابتزاز**) وذلك بنسبة 28.80٪، وجريمة (**النصب والاحتيال**) بنسبة 19.09٪، وأيضاً

جريمة (**انتهاك الخصوصية**) بنسبة قوامها 16.18٪، ويُشير ذلك الاهتمام بدرجة اهتمامها الكبرى بالجرائم المُستهدفة للفرد بصورة شخصية،

وبصورة عامة فإن الجدول السابق يُشير إلى تنوع قضايا الجرائم الاجتماعية في مصر ما بين القضايا المُتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان مثل (التشهير، والخصوصية، والابتزاز)، والقضايا المالية مثل (النصب، والاحتيال، والسرقة).

يُشير التحليل الكيفي للبيانات السابقة التباين الواضح في أنماط الجرائم الإلكترونية التي ركَّزت عليها صفحتا الدراسة، وهو ما يرصد استراتيجية مُختلفة في تحليل القضايا الأمنية، فنجد أن وزارة الداخلية تُركز بشكلٍ عام على الجرائم العامة المُهددة للأمن العام بشكلٍ مُباشر، حيث تُشير النتائج لتصدُّر جرائم (مزاولة نشاط غير مشروع، والنصب والاحتيال، وتزييف الوعي وإثارة الرأي العام) قائمة أولوياتها، وهذه الأنماط تستدعي التدخل الفوري والمباشر للأجهزة الأمنية الرسمية؛ مما يتفق مع طبيعة دور الوزارة في حفظها على الأمن الاجتماعي القومي والنظام بالدولة، **ومثال على هذا:**

- "ضبط سائق بالمنيا لقيامه بالاستيلاء على بيانات بطاقات الدفع الإلكتروني واستغلالها في إجراء عمليات شراء من مواقع التسوق الإلكتروني".
- "نفي صحة ما تناولته الأبواق الإعلامية التابعة لجماعة الإخوان الإرهابية بشأن تأخير إصدار جوازات السفر للمواطنين. وأن ذلك يأتي في إطار ما دأبت إليه الجماعة الإرهابية من ادعاءات لنشر الشائعات واختلاق الأكاذيب بعد أن فقدت مصداقيتها بأوساط الرأي العام".

أما فيما يتعلق بصفحة قاوم فهي على عكس الصفحة الرسمية فهي تولي اهتماماً كبيراً بالجرائم المُتعلقة بإلحاق الضرر بالأشخاص بصورة مُباشرة، حيث تتصدر قائمة أولوياتها جرائم (التهديد والابتزاز، وانتهاك الخصوصية، والتشهير والسخرية)، وهذه الأنواع من المُحتمل ألا تُمثل تهديداً للأمن الوطني؛ إلا أنها تتسبب في أذى اجتماعي ونفسي كبير لضحايا هذه الجرائم؛ مما يعكس التركيز الذي تقوم به الصفحة على الجانب الوقائي والإنساني، ومثال على هذا:

- "مش أي حد نعرفه من السوشيال ميديا نثق فيه. الأشخاص الأون لاين دول ممكن يكونو أكتر ناس مؤذية نقابلهم ف حياتنا وعشان كدة دايمًا بنحذر منهم.. معانا أحمد من قنا بيهDدد بنت وعايز ألف جنيه أو يفDحها طب ليه ي أحمد طيب تزعلنا منك. نحن نؤكد على أهمية دعم الضحايا ومواجهة المبتزين بلا خوف. فرصتك جت واستغلها بقى ي بو حميد".

وبالنظر لمضمون هذا المنشور فهو يوضح تعامل الصفحة مع جريمة الابتزاز؛ باعتبارها قضية شخصية تتطلب الدعم النفسي قبل أي إجراءات أخرى، وهو ما يؤكد على اهتمامها بالضحايا في المقام الأول والأخير.

وعلى صعيد آخر فإن هذه النتائج تُشير إلى تفاوت في تناول القضايا الأقل انتشاراً، ولكن صفحة قاوم أولت اهتمامها بجرائم (استغلال الأطفال جنسيًّا، والألعاب الإلكترونية، وهتك الأعراض) والتي لا تحظى بنفس الاهتمام بالصفحة الرسمية؛ مما يدل على أن صفحة قاوم تُركز على القضايا المُهمشة من وجهة نظر الجهات الرسمية؛ إلا أن لها تأثيرها الكبير والفاعل على الأفراد، ومثال على هذا:

- " ألعاب القمار الإلكترونية بتعرضك لخطر الحبس دا غير إنها محرمة شرعًا.. وكمان بتحولك لمدمن وممكن تلاقي نفسك بتمارس جرايم أكتر بسبب إدمانها وخسارة أموالك فيها. ابعدوا عن الحرام واتقوا الله في أنفسكم وأموالكم".

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ميادة عبد الله (2017) [29] والتي أكدت على أن نسبة التعرض للجرائم الإلكترونية والاختراقات كبيرة جدًا، وخصوصًا فيما يرتبط باختراق الخصوصية بمواقع التواصل الاجتماعي، **كما تتفق مع نتيجة دراسة** صفاء رجب (2019) [30] فيما يتعلق بحصول جريمة الاعتداء على الحق المراكز الأولى في الجرائم الإلكترونية الأكثر تناولًا، **وتتفق كذلك مع الدراسة الميدانية التي أجرتها دراسة** ماجدة شميس وشريف اللبان (2025) [31] حيث احتلت جرائم النصب والاحتيال على المراكز الأولى في الجرائم الإلكترونية.

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة علا الفلاحي وصباح محمد (2022) [32] حيث كان الابتزاز الإلكتروني هو أبرز الجرائم الإلكترونية، بجانب إهمال الوزارة أنواع

الجرائم الأخرى مثل: (الاحتيال الإلكتروني، أو التجاوزات اللفظية)، **وكذلك تختلف مع نتيجة دراسة** نوجروهو هيرو وآخرين "Nugroho Heru, et al " (2022) [33] والتي توصلت أن قضيتي التزوير والتشهير تُعتبر واحدة من أبرز الجرائم الإلكترونية انتشاراً، **وكذلك دراسة** رانيا إبراهيم (2016) [34] **التي تختلف معها في** ترتيب تلك الجرائم بالرغم من أهميتها.

جدول (9)

يوضح آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية بالصفحات محل الدراسة

الصفحة / آليات المكافحة	الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية		قاوم		المجموع		الترتيب
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
سن القوانين وفرض العقوبات	233	٪12.15	95	٪10.63	328	٪11.67	1
حماية المبلغين من المتعرضين للجريمة	277	٪14.45	37	٪4.14	314	٪11.17	2
تعزيز الوعي	198	٪10.33	110	٪12.30	308	٪10.96	3
الاعتماد على أحدث الوسائل لتتبع مرتكبي الجرائم	209	٪10.90	58	٪6.49	267	٪9.50	4
تتبع جميع المواقع الإلكترونية قدر المستطاع	151	٪7.88	59	٪6.60	210	٪7.47	5
تجهيز الكوادر المتخصصة في مكافحة الجرائم	127	٪6.62	79	٪8.84	206	٪7.33	6
الاعتماد على أحدث التقنيات والنظم الإعلامية المتطورة	130	٪6.78	47	٪5.26	177	٪6.30	7
الاستجابة الفورية لشكاوى المواطن	110	٪5.74	80	٪8.95	190	٪6.76	8
الحذر والحيطة وعدم الانصياع	68	٪3.55	98	٪10.96	166	٪5.90	9
زيادة الوازع الديني والأخلاقي	85	٪4.43	79	٪8.84	164	٪5.83	10
إنشاء الوحدات المتخصصة بمكافحة الجريمة	77	٪4.02	68	٪7.61	145	٪5.16	11
مصادرة أدوات الجريمة	110	٪5.74	15	٪1.68	125	٪4.45	12
التنسيق بين الجهات الأمنية	103	٪5.37	16	٪1.79	119	٪4.23	13
لفظ الجريمة	78	٪4.07	29	٪3.24	107	٪3.81	14

آليات المكافحة / الصفحة	الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية		قاوم		المجموع		الترتيب
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
تشجيع المواطن على التبليغ	45	٪2.35	56	٪6.26	101	٪3.59	15
تنمية الذات والسعي للرزق	39	٪2.03	38	٪4.25	77	٪2.74	16
التحقق من مصداقية الكيانات التعليمية والتدريبية	40	٪2.09	-	-	40	٪1.42	17
تنظيم الملتقيات والندوات	15	٪0.78	8	٪0.89	23	٪0.82	18
توعية الكوادر الشبابية	5	٪0.26	15	٪1.68	20	٪0.71	19
تنظيم ورش العمل التدريبية	5	٪0.26	7	٪0.78	12	٪0.43	20
الاستفادة من خبرات الدول	10	٪0.52	-	-	10	٪0.36	21
الإجمالي	1917	٪100	894	٪100	2811	٪100	

يتضح لنا من الجدول السابق:

تصدرت آلية (**سن القوانين وفرض العقوبات**) الصدارة فيما يتعلق بآليات مكافحة الجرائم الإلكترونية، وذلك بنسبة 11.67٪، وهو تأكيد على الأهمية والمكانة التي يحظى بها الشق القانوني باعتباره الأكثر أهمية في التصدي الشامل لقضايا الجرائم الإلكترونية، أما آلية (**حماية المبلغين من المتعرضين للجريمة**) فاحتلت المركز الثاني، وذلك بنسبة 11.17٪؛ مما يدل ذلك على الضرورة الحتمية لتشجيع الفرد على الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية وعدم اتخاذ موقف سلبي ضعيف تجاهها خوفًا من العواقب أو من مُرتكبي تلك الجرائم، ويتم ذلك عبر توفير البيئة الآمنة المُلائمة لهم، وفي المركز الثالث حازت عليه آلية (**تعزيز الوعى**)، وذلك بنسبة 10.96٪؛ مما يؤكد على الدور الحيوي الذي تؤديه التوعية والإرشاد والتثقيف في الوقاية من أخطار الجرائم الإلكترونية، فهي تُسهم في حماية الفرد من الوقوع في فخ مُرتكبي هذه الجرائم.

وتتمثل الآليات الأخرى البارزة في (**الاعتماد على أحدث الوسائل لتتبع مرتكبى الجرائم**) والتي جاءت في المركز الرابع بنسبة 10.90٪، آلية (**تتبع جميع المواقع الإلكترونية قدر المستطاع**) فكانت في المركز الخامس بنسبة 7.88٪. كذلك نجد مجموعة من الآليات الأقل شيوعًا والتي تتمثل في (**تنظيم الملتقيات والندوات**) والتي حصلت على 0.78٪، (**تنظيم ورش العمل التدريبية**) والتي بلغت نسبتها 0.26٪. أما

عن الآليات الأقل فاعلية نجدها آلية (الاستجابة الفورية) بنسبة 6.76٪، وآلية (**تشجيع المواطن على التبليغ**) بنسبة 3.59٪، في حين حصلت آلية (**التحقق من مصداقية الكيانات التعليمية والتدريبية**) على نسبة ضعيفة جدًا بلغت 1.42٪.

وبالنسبة لصفحة (الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية) هيمنت آلية (**حماية المبلغين**) وذلك بنسبة 14.45٪، تليها آلية (**سن القوانين**) بنسبة 12.15٪، وآلية (**الاعتماد على أحدث الوسائل لتتبع الجرائم**) بنسبة قوامها 10.90٪، وهو ما يؤكد على أن الصفحة تتبع نهجًا مؤسسيًّا يستند على حماية المبلغين والتتبع التقني لمُرتكبي هذه الجرائم. أما فيما يتعلق بصفحة (قاوم) فحصلت آلية (**تعزيز الوعى**) على المركز الأول بنسبة 12.30٪، تليها آلية (**سن القوانين**) وذلك بنسبة 10.63٪، ثم آلية (**الحذر والحيطة**) بنسبة 10.96٪، وهو يعكس التوجه المُجتمعي الذي يرتكز على التوعية والإرشاد والوقاية.

وبالنظر إلى التحليل الكيفي، نجد فرقًا كبيرًا في آلية التعامل مع الجرائم الإلكترونية بين الصفحتين، حيث تتبع كلٌّ واحدة منهما طريقةً تتلاءم مع طبيعتها، ويُشير ذلك للكيفية التي تواجه كلّ جهة منهما التهديدات الإلكترونية في المُجتمع المصري، فتقوم الصفحة الرسمية بالتركيز على الرد والعمل السريع الفوري عبر الاعتماد على الطرق والوسائل القانونية القوية المُباشرة، باعتبارها جهة رسمية أمنية ذات سلطة كاملة، على الرغم من تنوع الأساليب، ولكن النتائج تُشير للسيطرة الواضحة للمنهج العلمي والذي يتضمن الوقاية بالقوة والردع الفوري، ونجد ذلك في (حماية المبلّغين، وسن القوانين وفرض العقوبات، واستخدام أحدث التقنيات لتتبع المُجرمين)، وهذا ليس ترتيبًا بشكلٍ عشوائي؛ لأنه يعكس فلسفة المؤسسة التي تبدأ من تشجيع الأفراد على الإبلاغ مع الحفاظ على سلامتهم، ويليها استخدام القانون لضبط الجناة ومعاقبتهم، ويبني ذلك الأسلوب الثقة القوية في الدولة المصرية باعتبارها حامية للمجتمع، بجانب أنه يُقلص من فرص الهروب من العقاب وخلق حاجز نفسي قوي ضد الجرائم الإلكترونية، ومثال على هذا:

- "ندعو الجميع للإبلاغ فوراً عن أي ابتزاز إلكتروني، مع ضمان سرية المعلومات وحماية المبلِّغ، باستخدام أحدث التقنيات للقبض على الجاني وتقديمه للعدالة".

وبالنظر لمضمون المنشور فهو يربط بين حماية الفرد والعمل الأمني؛ مما يُشير إلى الاستراتيجية المترابطة التي تمنع الجريمة قبل حدوثها وتعالجها فيما بعد.

أيضًا اعتمادها على الطرق التقنية والمؤسسية مثل (تدريب الكوادر المتخصصة، وإنشاء وحدات خاصة، ومصادرة أدوات الجريمة) آليات مهمة جدًا، تُشير إلى بناء قوة داخلية قوية عبر الاستثمار في الأفراد والتقنية الرقمية، وهو أمر في غاية الصعوبة على المبادرات الشعبية المُجتمعية.

بينما تُركز صفحة قاوم على أسلوب الوعي والوقاية الشخصية، عبر تمكين الفرد والمجتمع مع تركيزها على تغيير السلوك عوضًا عن التدخل الرسمي؛ مما يجعلها أقرب إلى الحياة الشخصية اليومية؛ لأنها بذلك تبني الدفاع الذاتي للأفراد. هذا بجانب اعتمادها على الطرق التوعوية والمجتمعية، حيث يأتي في مُقدمتها (الحذر وعدم الاستجابة للإغراءات، وتعزيز الوعي)؛ مما يؤكد على استهدافها لتغيير الوعي الجماعي عبر التحذير من المخاطر وبناء الثقافة السيبرانية الذكية عوضًا عن الاعتماد على السلطة، بجانب تركيزها على تعليم الأفراد على كيفية التعرف على الاحتيال والنصب وتجنبه؛ مما يُقلل الاعتماد على المؤسسات الرسمية وزيادة الاستقلالية.

إلى جانب اعتمادها على الطرق السلوكية والأخلاقية والذي يتجلّى في (تعزيز الوازع الديني والأخلاقي، وتنمية الذات والسعي للرزق الحلال)، وهما نادراً ما تذكرهما الاستراتيجيات الرسمية. وفي هذا الوضع ترى "قاوم" الجريمة باعتبارها نتيجة للضعف الداخلي، فتقوم بناءً على ذلك باقتراح الحلول من القيم الثقافية والدينية، وهو ما يضيف لمسة أخلاقية نفسية، تربط الجرائم بالمبادئ والفضائل الاجتماعية؛ مما يعمل على دوامة الوقاية بشكلٍ أكبر وأوسع. كذلك الطرق التفاعلية عبر (الرد السريع على شكاوى الناس، وتشجيع الإبلاغ)؛ مما يعكس طبيعتها كمنصة حية، لا تقف عند نشر المحتوى، ولكنها تتفاعل مع الأفراد بصورة مباشرة، وهو ما يبني الثقة الكاملة بينهما ويُشجعهم على المشاركة الفعالة، ومثال على هذا:

- "امبارح كلمتنا طفلة مكملتش الـ 14 سنة وبتستغيث إنها بتتعرض لتهديد من واحد دخلها من لعبة (لودو)، والكارثة إن اللعبة دي كل الأطفال بيلعبوها والكبار كمان لأن فيها خاصية إنك تتواصل كتابيًّا مع اللي بتلعب معاه ولما الشخص ده عرف سنها بدأ يستغل النقطة دي.. ولما وصلنا للمج.رم ده عرفنا أنه شخص كبير وعاقل وواعي وفاهم هو بيعمل ايه كويس أوي هنتعامل النهاردة مع مالك من كفر الشيخ بيطلب من طفلة أنها تكلمه فيديو كول جن.سي مقابل إنه يسيبها في حالها ولو مسمعتش كلامه؟ هيف.ضحها".

فيُركز المنشور على تقديم الجريمة في قالب قصة إنسانية مؤثرة، وذلك الأسلوب يعكس تركيز الصفحة على الاهتمامات الإنسانية للضحايا بالإضافة إلى الشِّقِّ القانوني للجريمة، كذلك التوعية عبر سرد كيفية وقوع الجريمة بالتفصيل؛ مما يؤكد على دورها في توعية الأفراد الوقاية، كما أن المنشور يتحدث عن عملية تهديدٍ شخصي مباشر يستهدف طفلًا صغيرًا؛ مما يؤكد بأن الصفحة تخصص جزءًا رئيسًا من عملها لمعالجة الجرائم التي ينتج عنها الضرر الاجتماعي والنفسي للفرد.

وبصورةٍ عامة فإن الجدول السابق يُظهر أن وزارة الداخلية تتبع أسلوب (من أعلى إلى أسفل) الذي يعتمد على القوة الرسمية والردع، في حين تتبع قاوم أسلوب (من أسفل إلى أعلى) والذي يُركز على الوعي الشخصي المُجتمعي، وهو ما يُشير إلى التوزيع التكاملي بين كلٍّ من الجهود الحكومية الرسمية والمُجتمعية، في ظل التباين في الأولويات، ولكن بشكلٍ عام فإن الآليات القانونية والوقائية والحماية هي المُسيطرة على المستوى الكُلّي، وهو يعكس الاستراتيجية المُتكاملة لمكافحة الإلكترونية والحد منها.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة إسماعيل الشرنوبي (2023) [35] والتي أكدت على فرض الرقابة والتشريعات على مضامين الجرائم الإلكترونية التي تُقدم عبر المنصات الاجتماعية، **وتتفق كذلك مع دراسة** نورهان الربيعي (2024) [36] والتي أكدت على أن الجريمة السيبرانية تُشكل تحديًا واقعيًّا يتطلب التعاون الدولي في سبيل مواجهتها بفاعلية.

جدول (10)

يوضح أطر تناول قضايا الجرائم الإلكترونية بالصفحات محل الدراسة

الصفحة / الأطر المستخدمة	الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية		قاوم		المجموع		الترتيب
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
المسؤولية	240	٪19	112	٪13.9	352	٪16.9	1
الأمن	234	٪18.5	115	٪14.2	349	٪16.8	2
الحقوقى	173	٪13.7	65	٪8	238	٪11.4	3
النتائج الاقتصادية والاجتماعية	123	٪9.7	64	٪7.9	187	٪9	4
الصراع	98	٪7.8	64	٪7.9	162	٪7.8	5
المبادئ الأخلاقية	59	٪4.7	87	٪10.8	146	٪7	6
إبراز السلبيات	84	٪6.7	68	٪8.4	152	٪7.3	7
الابتزاز	46	٪3.6	82	٪10.1	128	٪6.1	8
المؤامرات	120	٪9.5	28	٪3.5	148	٪7.1	9
الاهتمامات الإنسانية	30	٪2.4	69	٪8.5	99	٪4.7	10
التعاون	56	٪4.4	17	٪2.1	73	٪3.5	11
التعاطف	10	٪0.8	37	٪4.6	47	٪2.3	12
الإجمالى الكلى	1273	٪100	808	٪100	2081	٪100	

يتضح لنا من الجدول السابق:

حاز إطار (**المسؤولية**) على المركز الأول بنسبة قوامها 16.9٪، وهو دليل على تركيز الصفحات بصورة كبيرة على تحميل المسؤولية للفرد ومختلف الجهات في مكافحة الجرائم الإلكترونية، أما في المركز الثاني فاحتل إطار (**الأمن**) بنسبة 16.8٪؛ مما يؤكد على المكانة التي يحظى بها الشقُّ الأمنيّ في التعامل مع هذه الجرائم والتصدي لها، إما عن طريق حماية البيانات والمعلومات، أو اتخاذ كافة التدابير الوقائية، في حين حاز الإطار (**الحقوقى**) على المركز الثالث بنسبة 11.4٪، وهو يعكس الاهتمام بالشقِّ القانوني وحقوق الإنسان في مواجهة هذه الجرائم والتعامل معها.

أما إطار (**النتائج الاقتصادية والاجتماعية**) فقد حاز على المركز الرابع بنسبة 9٪، وكذلك إطار (الصراع) والذي بلغت نسبته 7.8٪ فقد حاز على المركز الخامس، وكذلك إطار (**المبادئ الأخلاقية**) في المركز السادس بنسبة 7٪، يليه في المركز السابع إطار

(**إبراز السلبيات**) بنسبة 7.3٪، أما في المركز الثاني عشر والأخير فكان من نصيب إطار (**التعاطف**) وذلك بنسبة 2.3٪.

ويُلاحظ اختلاف في أولويات الصفحتين، حيث نجد أن (**الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية**) قد ركزت بصورة أكبر على إطار (**المسؤولية**) وذلك بنسبة 19٪، وإطار (**الأمن**) وذلك بنسبة 18.5٪، بجانب إطار (**المؤامرات**) والذي بلغت نسبته 9.5٪، وهو دلالة على توجهاتها الأمنية والقانونية وتحليل الأسباب وراء ارتكاب مثل هذه الجرائم. في حين اهتمت صفحة (**قاوم**) بإطار (**الأمن**) بصورة أكبر وذلك بنسبة 14.2٪، يليه إطار (**المسؤولية**) وذلك بنسبة 13.9٪، كما أنها أولت اهتمامها بإطار (**المبادئ الأخلاقية**) وذلك بنسبة 10.8٪، وإطار (**الابتزاز**) بنسبة 10.1٪، ويدل ذلك على تركيزها على الشقِّ (الاجتماعي، والأخلاقي) ذات الصلة بالجرائم الإلكترونية.

وبصورة عامة، فإن بيانات الجدول السابق تؤكد على أن الإطار (**الأمنى، والمسؤولية**) هما الإطاران الأكثر اعتماداً من قِبَل صفحتي الدراسة، في تعاملهما مع قضايا الجرائم الإلكترونية؛ مما يؤكد على أن الحلَّ الأمني والقانوني هما الأكثر استخداماً وشيوعاً في معالجة هذه الجرائم.

وفي ظل تفسير دلالات الأرقام وأنماط استخدام الأطر في تناول القضايا الخاصة بالجرائم الإلكترونية، نجد أن التركيز الرئيس للصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على أطر المسؤولية يعكس نهجاً رسميًّا يستهدف تعزيز الصورة العامة للوزارة باعتبارها الجهة المسؤولة عن مكافحة الجرائم الإلكترونية والوقاية منها، بجانب الحفاظ على الأمن السيبراني للأفراد، والإطار الحقوقي يُظهر التزاماً بإبراز النواحِي القانونية كتوقيع العقوبات، أو الحقوق المُتعلقة بضحايا هذه الجرائم؛ وهو ما يدعم ثقة المواطنين في قضاء الدولة، ويتبين من تحليل هذه المنشورات وجود الرسائل المزدوجة الموجَّهة للمواطن، والتي تُركز على إطار المسؤولية والحقوق، **ويُمكن صياغة هذه الرسائل في أمثلة توضيحية كما يأتى:**

- "وتؤكد الوزارة على أن هذه الجهود تأتي في إطار مسؤوليتها الكاملة في حماية الأمن العام للمجتمع، وتأمين بيئة رقمية آمنة للمواطنين، مع الحفاظ على حقوقهم في الخصوصية وحماية بياناتهم الشخصية".
- "تواصل الأجهزة الأمنية رصد وضبط مروّجي الإعلانات الوهمية والمواقع الاحتيالية التي تستهدف الاستيلاء على أموال المواطنين. وتأتي هذه الجهود في إطار مسؤولية الوزارة في تأمين المعاملات الإلكترونية وحماية المواطنين من عمليات النصب".
- "الداخلية تؤكد على مسؤوليتها في حماية حقوق المواطنين في الفضاء الرقمي".

وبالنظر لصفحة "قاوم"، فهي تولي اهتماماً كبيراً خاصة بإطار الابتزاز، ولم يكن ذلك الاهتمام صدفةً، لكنه يأتي انعكاساً لرؤية الصفحة ورسالتها بأن الابتزاز يُمثل تهديداً نفسيًّا عميقًا للضحايا، على غِرار النصب والاحتيال، وتناول مثل هذا الإطار بشكلٍ مُتزايد يجعلها ملجأً آمنًا للأشخاص الذي يخافون من الفضائح والتهديدات، **ومثال على هذا:**

- "هاتي رقم بابا عشان أتقدم.. بيبدأ المبتز يستغل حسن نية الضحية ويقنعها إنه عايز يتقدم لها وهاتي أرقام أهلك عشان هكلمهم وأتقدم وبعد ما الضحية تثق فيه وتبعت له يبدأ يهددها يا تسمعي كلامي وتنفذي كل اللي هطلبه منك يا هفضحك قدام أهلك وأقول لهم إنك كنتي على علاقة بيا، ومن هنا بقى يبدا طلبات دايماً المبتز بيفتكر أنه أجمد واحد وأذكى، واحد وفي النهاية بيلاقي نفسه لبس في مصيبة. عشان اللي بيحفر حفرة لأخيه لازم هيقع فيها. هنتعامل النهاردة مع زياد من الفيوم نتمنى إنه يفوق بسرعة ويستوعب حجم الكارثة اللي بيعملها.. قبل فوات الأوان".

وكذلك البُعد الإنساني في المعالجة؛ ويظهر ذلك جلياً في إطاري (التعاطف، والاهتمامات الإنسانية)؛ مما يؤكد على تعاملها مع الضحايا كبشرٍ لهم معاناتهم وقصصهم المؤثرة المؤلمة، وليس مُجرد تعامل معهم باعتبارهم أرقاماً في التقارير، وهو ما يُمكنها من التفاعل العاطفي مع المواطنين، وبالتالي تتحول الجريمة الإلكترونية من خبر إلى تجربة تفاعلية يتمّ مشاركتها والتعامل معها بدعمٍ وتفهّم من جميع الأطراف.

وعن إطار المبادئ الأخلاقية فهي تُحارب الجرائم الإلكترونية عبر التحذير القانوني والمادي، بالإضافة لمحاربتها عن طريق القيم والمبادئ، حيث تستهدف هذه المنشورات لترسيخ الأخلاق الفاضلة السوية بالمُجتمع، والتأكيد على مبدأ أن عمليات النصب والاحتيال والابتزاز هي أفعال غير قانونية، وكذلك تصرفات غير أخلاقية لا تتماشى مع القيم السائدة بالمُجتمع؛ وهو ما يُعزز في غرس رسالة التوعية والتثقيف.

ومثال على هذا:

- "عندنا شاب استدرج طفلة، وبدأ يبتزها ويطلب منها مبالغ مالية، ولما البنت طبعًا رفضت بدأ يهددها يبعت لأهلها. وهنا احنا بنرفض أي حلول ودية مع هؤلاء المجرمين استدراج قاصرات دا كارثة كبيرة، وهنا في منهجية في استغلال ضحايا لأعمال إجرامية. ودا نوع من الاتجار بالأطفال واستغلالهم... إذا تركوا في هذا العالم سيمثل خطر كبير عليهم. الإنترنت مكان غير امنخلي بالك".

فهذا المنشور يُركز على إطار المبادئ الأخلاقية ويظهر من خلال رفضه لأي حلٍّ وديّ مع الجناة، وكذلك إطار الاهتمامات الإنسانية؛ من خلال تركيزه على الجانب الإنساني عبر الحديث عن الطفلة وهي الضحية، وكذلك تركيزه على ضرورة حمايتها، وإطار التعاطف والذي يُعتبر الإطار الأبرز؛ حيث يُشير للأفعال التي قام بها أفراد الصفحة تجاه الضحية وأسرتها، وتقديمهم الدعم لهم؛ مما يعكس الدعم العاطفي والنفسي المباشر للضحية.

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مريم العجمي (2024) [37] حيث جاء الإطار الخاص بالقضية في المُقدمة، يليه الإطار الاقتصادي، والاجتماعي، والإنساني، والصراع في مقدمة أطر المعالجة.

جدول (11)
يوضح وظيفة أطر تناول قضايا الجرائم الإلكترونية بالصفحات محل الدراسة

الصفحة / وظيفة الإطار	الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية		قاوم		المجموع		الترتيب
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
عرض ووصف الحدث	245	37.96	125	32.22	370	35.99	1
عرض النتائج	230	35.66	79	20.36	309	30.06	2
عرض الأسباب	150	23.26	101	26.03	251	24.42	3
عرض الحلول	95	14.73	68	17.53	163	15.86	4
تقييم عام للحدث	87	13.49	49	12.63	136	13.23	5
الإجمالى	807	٪100	422	٪100	1229	1229	

يتضح لنا من الجدول السابق:

احتلت فئة (**عرض ووصف الحدث**) مقدّمة الوظائف بنسبة قوامها 35.99٪؛ مما يعني أن الصفحات تعتبر أن فهم وتوصيف الحدث هو الضروري والمهم في تناول القضية، كما أن التركيز عليه يُؤكد على أنه من المهم للمُستخدمين تقديم كافة التفاصيل بشكلٍ صحيحٍ ودقيق حول ما يحدث؛ مما يعني الوعي الكامل بالحدث قبل التحدُّث عنه، أما المركز الثاني فكان من نصيب فئة (**عرض النتائج**) بنسبة 30.06٪؛ مما يؤكد على الأهمية التي تحظى بها نتائج الأحداث؛ حيث تهتم الصفحات محل الدراسة بإظهار نتائج هذه الجرائم من الناحية القانونية والاجتماعية، وجاءت فئة (**عرض الأسباب**) في المركز الثالث بنسبة 24.42٪؛ مما يعكس الاهتمام بذكر الأسباب الدافعة لارتكاب مثل تلك الواقعة في سبيل منع تكرارها أو تحسينها، وفي المركز الرابع فئة (**عرض الحلول**) وذلك بنسبة 15.86٪، أما في المركز الخامس والأخير جاءت فئة (**تقييم عام للحدث**) بنسبة 13.33٪.

ويُلاحظ وجود تباين في الأولويات فيما بين الصفحتين على الرغم من تركيزهما على وصف الأحداث، ولكن باختلاف أولوياتهما، فنجد أن صفحة (**الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية**) قد ركَّزت بصورةٍ أكبر على وظيفة (عرض ووصف الحدث) بنسبة 37.96٪، وكذلك وظيفة (عرض النتائج) بنسبة 35.66٪؛ مما يُشير على توجهها نحو الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية المُكتشفة والإجراءات القانونية والأمنية المُتخذة بشأنها،

أما بالنسبة لصفحة (**قاوم**) فقد اهتمت بصورة أكبر بوظيفة (عرض ووصف الحدث) بنسبة 33.22٪، ووظيفة (عرض الأسباب) بنسبة 26.03٪؛ مما يُشير لاهتمامها بالشق التحليلي في فهم الدوافع وراء ارتكاب مثل هذه الجرائم.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن وظيفتي (عرض ووصف الحدث، وعرض النتائج) المتصدرتان لوظائف أطر الداخلية على أن الوظيفة الرئيسة للصفحة هو أن تكون المصدر الرئيس والرسمي للإخبار عن الجرائم الإلكترونية الواقعة بشتَّى صورها، بجانب الإعلان عن الإجراءات المُتخذة، وبالتالي فإن ذلك الأسلوب يستهدف إعلام المواطنين، بجانب ترسيخ ثقتهم في أجهزة الدولة الأمنية، ومنع الجناة من تكرار هذه الجرائم. **ومثال على هذا:**

- "لا صحة لما تمَّ تداوله برسالة صوتية عبر إحدى التطبيقات الإلكترونية تتضمن الزعم بقيام الأجهزة الأمنية باكتشاف جهاز مثبت على إحدى ماكينات الصراف الآلي بفرع أحد البنوك للاطلاع على بيانات مستخدمي البطاقات البنكية. وأن الرسالة الصوتية المشار إليها "قديمة" سبق تداولها عام 2019، ويأتي إعادة تداولها في إطار نشر الشائعات واختلاق الأكاذيب، وأنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال مروّجيها".

فيُظهر هذا الخبر وصفًا للحدث عبر ذلك (لا صحة لما تمَّ تداوله)، بجانب تحديده لتفاصيل الحدث بصورة دقيقة من خلال ذكر (تطبيق إلكتروني، ورسالة صوتية)؛ مما يستهدف توضيح للشائعة التي تمَّ الرد عليها، كما أنه لم يقف عند النفي فحسب؛ ولكنه قدَّم النتائج المتوفرة لديهم، بجانب اختتامه الخبر بنتيجة قانونية (سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال مروّجيها).

أما فيما يتعلق بصفحة قاوم، فعلى النقيض بالرغم من وجود (عرض ووصف الحدث) فهي تهتم بشكلٍ أكبر بوظيفتي (عرض الأسباب، وعرض الحلول)، وهو تأكيد على أن وظيفتها تشتمل على سرد الأحداث والوقائع بجانب تحليلها وتثقيف المواطنين، فهي تهدف لفهم السبب وراء وقوع الأفراد ضحايا لهذا النوع من الجرائم، وتقوم بتقديم الإرشادات والنصائح للمساعدة على تجنُّبها والوقوع فيها. **ومثال على هذا:**

- "منصات السوشيال ميديا يوميًّا بتحول الإنسان لكائن يلهث وراء المغريات بيحطولك أرباح وامتيازات عشان يحولوك لكائن فاقد كل معاني الإنسانية وتتحول لزومبي كل همك في الحياة تبقى تريند من أجل المال. هتبيع نفسك وحياتك الخاصة وأهلك وهيخلوك تتخلى عن إنسانيتك من أجل الشهرة والمال. هكذا تفعل التكنولوجيا في مجتمعاتنا. البعض أصبح مدمنَ الثراء السهل بغض النظر هو بيعمل إيه. في النهاية بيطلعوا بكوارث وبيدخلوا في جرايم ونصب وابتزاز وممكن تبقى النهاية مأساة. بإيدك تختار. وبإيدك تقدر تبعد عن المغريات وبايدك ألا تتخلى عن نفسك ولا تصبح عبد لمغرياتهم. وتكون مهمتك مجرد أراجوز وآلة تعمل من أجل التريند. احذروا فالنهاية مأساة".

فالمنشور السابق يُحلل الأسباب وراء هذه الحادثة، فتقوم بشرح أن مواقع التواصل الاجتماعي تقوم بتحويل الإنسان إلى (كائن يلهث وراء المغريات) ويقوم باستغلال رغبته في (الثراء السهل والشهر)، فيتم هنا تحليل للجانب الاجتماعي والنفسي وهو أساس وظيفة عرض الأسباب التي تتميز بها الصفحة، وكذلك عرضها للحلول المُباشرة البسيطة من خلال (بإيدك تختار، تقدر تبعد عن المغريات)، وهي بذلك ترتكز على القرار الشخصي والوعي الذاتي وتقديم النصائح للوقاية من مخاطر الجرائم الإلكترونية والكوارث التي تنتج عنها. بالإضافة لاستخدامها لغة قوية وعاطفية تحذيرية (تتحول لزومبي، حياتك الخاصة)، وهو بذلك يعكس الإطار الإنساني والأخلاقي الذي تعتمد عليهم بشكلٍ أساسي، فهي هدفها من هذا أن تُحدث تأثيراتها النفسية العميقة في قلوب المواطنين، وليس مُجرد تقديم معلومة فحسب.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التى يُمكن تناولها على النحو التالى:

1) تصدَّر (الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية) بتغطية قضايا الجرائم الإلكترونية بنسبة 66.4٪ من المنشورات، وهو ما يعكس دورها البارز باعتبارها جهة رسمية في التوعية لهذه القضايا، وحصلت صفحة (قاوم) على المرتبة الثانية بنسبة 33.6٪، وهي نسبة تُبرز اهتمام المبادرات المُجتمعية بدعم الجهود الرسمية لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

2) هيمنة فئة (الخبر) بنسبة قوامها 83٪، مع تركيز أكبر لصفحة (الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية) بنسبة 92٪، مُقارنة بصفحة (قاوم) والتي بلغت نسبتها 66٪، في حيت تُبرز صفحة (قاوم) تباني أوسع في استخدام فئة (المقال، والفيديو)، على عكس صفحة (الوزارة) التي تعتمد على الفئة الإخبارية بصورة أساسية؛ مما يعكس الدور الرسمي لـ (وزارة الداخلية) في الإعلان الإخباري، ومرونة (قاوم) في الإرشاد والتثقيف بشتَّى الطرق.

3) احتل الاتجاه (المُحايد) الصدارة بنسبة 43.22٪، وهو دليل على أن السمة الغالبة على تناول قضايا الجرائم الإلكترونية هو الطرح الموضوعي، وفي المركز الثاني الاتجاه (السلبي) بنسبة 38.19٪، ثم أخيرًا الاتجاه الإيجابي بنسبة 18.09٪. وبالنسبة لـ (صفحة الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية) فقد غلب بها الاتجاه المُحايد، أما صفحة (قاوم) غلب بها الاتجاه السلبي.

4) حازت جريمة (مزاولة نشاط غير مشروع) على المركز الأول بنسبة 20.48٪، أما المركز الثاني فاحتلته جرائم (النصب والاحتيال) وذلك بنسبة 19.50٪، وجاءت جريمة (تزييف الوعي وإثارة الرأي العام) في المركز الثالث وذلك بنسبة 13.14٪، أما جريمة (انتهاك الخصوصية والاعتداء على حرمة الحياة الخاصة) فقد حازت على المركز الرابع بنسبة 10.95٪، ثم جريمة (التهديد والابتزاز) في المركز الخامس بنسبة 10.41٪. أما جرائم (التجسس)، و(إثارة الفتن الطائفية)، و(الاتجار بالبشر)، و(التنمر الإلكتروني)، و(التحريض على الإرهاب)، فجاءت بالترتيب لتحتل المراكز الخمسة الأخيرة.

5) تصدَّرت آليةُ (سن القوانين وفرض العقوبات) الصدارة فيما يتعلق بآليات مكافحة الجرائم الإلكترونية، وذلك بنسبة 11.67٪، أما آلية (حماية المبلّغين من المتعرّضين للجريمة) فاحتلت المركز الثاني، وذلك بنسبة 11.17٪، وفي المركز الثالث حازت عليه آلية (تعزيز الوعي)، وذلك بنسبة 10.96٪، أما آلية (الاعتماد على أحدث الوسائل لتتبُّع مرتكبي الجرائم) جاءت في المركز الرابع بنسبة 10.90٪، كذلك نجد مجموعة من الآليات الأقل شيوعًا والتي تتمثل في آلية (تنظيم الملتقيات

والندوات، وتنظيم ورش العمل التدريبية)، أما عن الآليات الأقل فاعلية نجدها آلية (الاستجابة الفورية، وتشجيع المواطن على التبليغ)، في حين حصلت آلية (التحقق من مصداقية الكيانات التعليمية والتدريبية) على نسبة ضعيفة جداً بلغت 1.42٪.

6) حاز إطار (المسؤولية) على المركز الأول بنسبة 16.9٪، أما في المركز الثاني فاحتل إطار (الأمن) بنسبة 16.8٪، في حين حاز الإطار (الحقوقي) على المركز الثالث بنسبة 11.4٪، أما إطار (النتائج الاقتصادية والاجتماعية) فقد حاز على المركز الرابع بنسبة 9٪، أما في المركز الثاني عشر والأخير فكان من نصيب إطار (التعاطف) وذلك بنسبة 2.3٪.

7) احتلت وظيفة (عرض ووصف الحدث) مقدمة الوظائف بنسبة 35.99٪، أما المركز الثاني فكان من نصيب وظيفة (عرض النتائج) بنسبة 30.06٪، وجاءت وظيفة (عرض الأسباب) في المركز الثالث بنسبة 24.42٪، وفي المركز الرابع وظيفة (عرض الحلول) وذلك بنسبة 15.86٪، أما في المركز الخامس والأخير احتلته وظيفة (تقييم عام للحدث) بنسبة 13.33٪.

التوصيات:

1) ضرورة تعزيز الجهود التوعوية بقضايا الجرائم الإلكترونية، وإعداد استراتيجية تعاونية بين الجهات الرسمية والمبادرات المُجتمعية، إما عن طريق (تبادل الخبرات والمضمون، أو التنوع في المضامين المنشورة، وتنظيم الحملات التوعوية المُشتركة وتكثيفها، وكذلك دراسة تفاعل المُستخدمين)؛ في سبيل زيادة التأثير والوصول لأكبر شريحة مُمكنة من المُستخدِمين، ورفع مستوى وعيهم بهذه القضايا.

2) تعزيز دور مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها أداة مهمة لمواجهة الجرائم الإلكترونية، كـ (تعزيز ودعم التعاون بين المؤسسات الحكومية والمبادرات المُجتمعية، وزيادة التنوع في مضمون المُحتوى المُقدَّم، وتسليط الضوء على آليات المكافحة التوعوية والوقائية، والتفاعل مع الجمهور).

3) تركيز البحوث المُستقبلية على مُقارنة معالجة الجرائم الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي المُختلفة، مع تسليط الضوء على عوامل مُحددة كـ (التأثيرات

الثقافية، والتغيرات الزمنية)، بجانب تضمين مؤشرات ما مثل التبليغ عن الجرائم في سبيل تقييم فاعلية الجهات المنوطة الفعلية عبر تلك المواقع.

4) تشجيع المواطنين على الحذر والوعي واتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية في سبيل الحماية من الجرائم الإلكترونية مثل: (استخدام كلمات المرور القوية، أو الحفاظ على سرية البيانات الشخصية وعدم مشاركتها مع الغير).

5) التأكيد على ضرورة التبليغ عن الجرائم الإلكترونية دون خوفٍ أو تردد، وأهمية توفير الآليات والوسائل السهلة والسرية في سبيل ذلك.

مراجع الدراسة:

1) فيروز قاسحي، "الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي"، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، العدد 8، فبراير 2023، ص 202.

2) حمد محمد الدوسري، "أنواع الجرائم الإلكترونية وتحديات مكافحتها"، **مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس المدية، العدد 1، يونيو 2025، ص 90.

3) https://draya-eg.org/2022/04/13/واقع-الجرائم-الإلكترونية-وتداعياتها/ 12/12/2024 8:50 PM

4) https://www.youm7.com/4486999 12/12/2024 8:30 PM

5) مريم عنيزان العجمي، "أطر تقديم جرائم تكنولوجيا المعلومات في المواقع الإلكترونية الكويتية وعلاقتها باتجاهات الجمهور نحوها"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2024.

6) Wisdom Umeugo, "CYBERCRIME AWARENESS ON SOCIAL", **International Journal of Network Security & Its Applications (IJNSA)**, Vol. 15, No. 2, March 2023.

7) علا وليد الفلاحي، صباح أنور محمد، "استخدام العلاقات العامة مواقع التواصل الاجتماعي في التوعية من الجرائم الإلكترونية"، **مجلة دراسات وبحوث إعلامية- مسار**، الجامعة العراقية، العدد 5، مارس 2022.

8) Connolly, L., and Danica Čigoja Piper, "Media framing of cybercrime: Improving victims' reporting rates", **30th European Conference on Information Systems**. Apr, 2022.

9) Yeboah-Ofori, Abel, and Allan Brimicombe, "Cyber intelligence and OSINT: developing mitigation techniques against cybercrime threats on social media", **International Journal of Cyber-Security and Digital Forensics (IJCSDF***)*, Vol. 7, No. 1, 2018.

10) Faisal Alanezi, "Social media as a tool for combating cybercrimes with special reference to Saudi Arabia**", Asian Pacific Journal of Advanced Business and Social studies, Vo**l. 2, No. 2, 2016.

11) ميادة بشير عبد الله، "توظيف برامج العلاقات العامة في التوعية بمخاطر الجرائم الإلكترونية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان، 2017.

12) ماجدة شميس، شريف اللبان، "تأثير الجرائم الإلكترونية على إدراك الشباب للأمن الاجتماعي على مواقع التواصل الاجتماعي"، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 3، يوليو/ سبتمبر 2025.

13) Fereshteh Momeni, "The impact of social, cultural, and individual factors on cybercrime", **Educational Administration: Theory and Practice**, Vol. 30, No> 1, 2024.

14) نورهان محمد الربيعي، "الجريمة السيبرانية وآليات مكافحتها"، **مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية**، كلية الفارابي جامعة عجمان، العدد 1، فبراير 2024.

15) إسماعيل عبد الرازق رمضان، "تعرض المرأة المصرية لمضامين الجرائم الإلكترونية عبر المنصات الاجتماعية وتأثيرها في مستوى الأمن النفسي لديها"، **مجلة البحوث الإعلامية**، كلية الإعلام بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد 67، أكتوبر 2023.

16) Li Yang, et al, "Cybercrime's tendencies of the teenagers in the COVID-19 era: assessing the influence of mobile games, social networks and religious attitudes", **Kybernetes** 2022.

17) Nugroho, Heru, Recca Ayu Hapsari, and Yulia Hesti, "Pertanggung Jawaban Pidana Terhadap Narapidana Yang Melakukan Tindak Pidana Pemalsuan Akun Facebook Atas Nama Pejabat Negara (Studi Putusan Nomor: 6/Pid. Sus/2021/PN. Met)", **INNOVATIVE: Journal Of Social Science Research**, Vol. 2, No. 1, 2022.

18) Edey Agara et al, "Social media Platforms: Exposing students to cybercrimes", **ARRUS Journal of Social Sciences and Humanities**, Vol. 1, No. 1, 2021.

19) صفاء أحمد رجب، "استخدام طلاب الجامعة لوسائل الإعلام الجديد وعلاقته بدرجة تعرضهم لجرائم الإعلام الإلكتروني"، **مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية**، كلية التربية النوعية، جامعة المنيا، العدد 24، سبتمبر 2019.

20) Tariq Soomro, and Mumtaz Hussain, "Social Media-Related Cybercrimes and Techniques for Their Prevention", **Appl. Comput. Syst**. Vol. 24, No. 1, 2019.

21) رانيا حاكم إبراهيم، "جرائم الإنترنت في المجتمع المصري"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم اجتماع، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، 2016.

22) The English Dictionary, "Meaning of social media", w.d.

23) Thomas M., "The Growing Threat Of Computer Crime", **DETCTIVE -US Army**, Summer, 1990, pp.6-11.

24) Tom forester, **"**Essential proplems to HigTech Society, **First MIT Pres edition**", Cambridge, Massachusetts, 1989, P 104.

25) Lawal, A., and N. Cavus, "Detection and prevention of social media cybercrime among students", **the 11th Annual International Conference on Education and New Learning Technologies**, 2019. P.3779. (3773 – 3779)
26) Cavezza, Cristina, & Troy E. McEwan, "Cyberstalking versus off-line stalking in a forensic sample", **Psychology Crime & Law,** Vol. 20, No. 10, 2014, P.956. (955-970).
27) Fansher, Ashley K., & Ryan Randa, "Risky social media behaviors and the potential for victimization: A descriptive look at college students victimized by someone met online", **Violence and gender**, Vo;. 6, No. 2, 2019. P.116.(115-123).
28) مريم العجمي، مرجع سابق.
29) علا الفلاحي، وصباح محمد، مرجع سابق.
30) ميادة عبد الله، مرجع سابق.
31) صفاء رجب، مرجع سابق.
32) ماجدة شميس، وشريف اللبان، مرجع سابق.
33) علا الفلاحي، وصباح محمد، مرجع سابق.
34) Nugroho Heru, et al, op. cit.
35) رانيا إبراهيم، مرجع سابق.
36) إسماعيل الشرنوبي، مرجع سابق.
37) نورهان الربيعي، مرجع سابق.
38) مريم العجمي، مرجع سابق.

أسماء السادة الأساتذة مُحكمي استمارة الاستبانة مُرتبة أبجديًا:

- أ. د/ وليد عبد الفتاح النجار، أستاذ الصحافة بقسم الإعلام التربوي، بكلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين.
- أ. د/ إبراهيم حسن التوام، أستاذ ورئيس قسم الصحافة والنشر الرقمي المساعد بكلية الإعلام- جامعة فاروس.
- أ. د/ الأميرة سماح فرج، الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون، والقائم بعمل عميد كلية الإعلام- جامعة سيناء.
- أ. د/ أميمة محمد محمد عمران، أستاذ الصحافة والإعلام بقسم الإعلام كلية الآداب- جامعة أسيوط.
- أ. د/ عزة عبد العزيز عثمان، أستاذ الصحافة المتفرغ بقسم الإعلام، بكلية الآداب- جامعة سوهاج.
- أ. د/ علياء عبد الفتاح رمضان، أستاذ الصحافة والإعلام، ورئيس قسم الإعلام التربوي- جامعة طنطا.
- أ. د/ كريمة كمال توفيق، وكيل كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال لشؤون الدراسات العليا والبحوث- جامعة جنوب الوادي.
- أ. د/ محمد سعد الدين الشربيني، أستاذ الصحافة ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث، والمُشرف على قسم الإعلام بكلية الآداب- جامعة دمياط.
- أ. د/ نادية محمد عبد الحافظ، أستاذ الصحافة ورئيس قسم الإعلام التربوي- جامعة الزقازيق
- أ. د/ وائل إسماعيل عبد الباري، أستاذ الصحافة، بكلية البنات- جامعة عين شمس.

- أ. د/ ولاء عبد الرحمن فودة، أستاذ الإعلام بكلية الإعلام والاتصال الجماهيري- الجامعة الأمريكية في الإمارات.
- أ. م. د/ جهاد مصطفى كرم درويش، أستاذ الإعلام المساعد بالعلاقات العامة بالجامعة الإسلامية بمينيسوتا الأمريكية.
- أ. م. د/ عبد الله محمد عبد الله أطبيقة، أستاذ الإعلام المساعد ورئيس قسم الإعلام بكلية الآداب- جامعة سرت دولة ليبيا.
- أ. م. د/ محمد فضل الحديدي، أستاذ الصحافة المساعد، بقسم الإعلام، كلية الآداب- جامعة دمياط.
- أ. م. د/ شيرين سلامة السعيد، أستاذ الصحافة المساعد، بقسم الصحافة، كلية الإعلام- جامعة القاهرة.

References

- Qashi, F. (2023), "aljarimat al'iilikturuniat eabr mawaqie altawasul aliajtimaeii", majalat alrisalat lildirasat walbuhuth al'iinsaniati, kuliyat aleulum al'iinsaniat waliajtimaeiati, jamieat Alarabi Tebessi, 8(2).
- Al-Dosari, H. (2025), "'anwae aljarayim al'iiliktruniat watahadiyat mukafahataha", majalat almanar lildirasat walbuhuth alqanuniat walsiyasiati, kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati, jamieat Yahy Faris almidyat, 1(3).
- https://draya-eg.org/2022/04/13/واقـع-الجـرائم-الإلكترونيـة-وتـداعياتها/ 12/12/2024 8:50 PM
- https://www.youm7.com/4486999 12/12/2024 8:30 PM
- Al-Ajmi, M. (2024), "atar taqdim jarayim tiknulujia almaelumat fi almawaqie al'iiliktruniat alkuaytiat waealaqatiha biaitijahat aljumhur nahwaha", risalat dukturah ghayr manshuratin, qism alsahafati, kuliyat al'iielami, jamieat Alqahira.
- Wisdom Umeugo, "CYBERCRIME AWARENESS ON SOCIAL", **International Journal of Network Security & Its Applications (IJNSA)**, Vol. 15, No. 2, March 2023.
- -Alfalahi, O. (2022), "aistikhdam alealaqat aleamat mawaqie altawasul alaijtimaeii fi altaweiat min aljarayim al'iiliktruniati", majalat dirasat wabuhuth 'iielamiatin- masari, aljamieat Iraq, 5(2).
- Connolly, L., and Danica Čigoja Piper, "Media framing of cybercrime: Improving victims' reporting rates", **30th European Conference on Information Systems**. Apr, 2022.
- Yeboah-Ofori, Abel, and Allan Brimicombe, "Cyber intelligence and OSINT: developing mitigation techniques against cybercrime threats on social media", **International Journal of Cyber-Security and Digital Forensics (IJCSDF***)*, Vol. 7, No. 1, 2018.
- Faisal Alanezi, "Social media as a tool for combating cybercrimes with special reference to Saudi Arabia**", Asian Pacific Journal of Advanced Business and Social studies, Vo**l. 2, No. 2, 2016.
- Abdullah, M. (2017), "tawzif baramij alealaqat aleamat fi altaweiat bimakhatir aljarayim al'iiliktruniati", risalat majistir ghayr manshurtin, kuliyat aldirasat aleulya, jamieat Alsuwdan.
- -Shamis, M., Allaban, S. (2025). "tathir aljarayim al'iilikturuniat ealaa 'iidrak alshabab lil'amn alaijtimaeii ealaa mawaqie altawasul alaijtimaeii", almajalat almisriat libuhuth alraay aleami, kuliyat al'iielami, jamieat Alqahira, 3(1).
- Fereshteh Momeni, "The impact of social, cultural, and individual factors on cybercrime", **Educational Administration: Theory and Practice**, Vol. 30, No> 1, 2024.
- -Alrabiei, N. (2024). "aljarimat alsiybiraniat waliaat mukafahatha", majalat alfarabi lileulum al'iinsaniati, kuliyat alfarabii jamieat Ajman, 1(3).
- -Ramadan, I. (2023). "taerid almar'at almisriat limadamin aljarayim al'iilikturuniat eabr alminasaat aliajtimaeiat watathiriha fi mustawaa al'amn

alnafsii lidiha", majalat albuhuth al'iielamiati, kuliyat al'iielam bi Alqahira, jamieat Al'azhar, 67(2).

- Li Yang, et al, "Cybercrime's tendencies of the teenagers in the COVID-19 era: assessing the influence of mobile games, social networks and religious attitudes", **Kybernetes** 2022.
- Nugroho, Heru, Recca Ayu Hapsari, and Yulia Hesti, "Pertanggung Jawaban Pidana Terhadap Narapidana Yang Melakukan Tindak Pidana Pemalsuan Akun Facebook Atas Nama Pejabat Negara (Studi Putusan Nomor: 6/Pid. Sus/2021/PN. Met)", **INNOVATIVE: Journal Of Social Science Research**, Vol. 2, No. 1, 2022.
- Edey Agara et al, "Social media Platforms: Exposing students to cybercrimes", **ARRUS Journal of Social Sciences and Humanities**, Vol. 1, No. 1, 2021.
- Ragab, S. (2019), "aistikhdam tulaab aljamieat liwasayil al'iielam aljadid waealaqatih bidarajat taearudihim lijarayim al'iielam al'iiliktruni", majalat albuhuth fi majalat altarbiat alnaweiati, kuliyat altarbiat alnaweiati, jamieat Alminya, 24(1).
- Tariq Soomro, and Mumtaz Hussain, "Social Media-Related Cybercrimes and Techniques for Their Prevention", **Appl. Comput. Syst**. Vol. 24, No. 1, 2019.
- -'Ibrahim, R. (2016). "jarayim al'iintirnit fi almujtamae almisrii", risalat dukturah ghayr manshuratin, qism aijtimaei, kuliyat albanat liladab waleulum waltarbiati, jamieat Ain shams,.
- The English Dictionary, "Meaning of social media", w.d.
- Thomas M., "The Growing Threat Of Computer Crime", **DETCTIVE -US Army**, Summer, 1990, pp.6-11.
- Tom forester, **"**Essential proplems to HigTech Society, **First MIT Pres edition**", Cambridge, Massachusetts, 1989, P 104.
- Lawal, A., and N. Cavus, "Detection and prevention of social media cybercrime among students", **the 11th Annual International Conference on Education and New Learning Technologies**, 2019. P.3779. (3773 – 3779)
- Cavezza, Cristina, & Troy E. McEwan, "Cyberstalking versus off-line stalking in a forensic sample", **Psychology Crime & Law,** Vol. 20, No. 10, 2014, P.956. (955-970).
- Fansher, Ashley K., & Ryan Randa, "Risky social media behaviors and the potential for victimization: A descriptive look at college students victimized by someone met online", **Violence and gender**, Vo;. 6, No. 2, 2019. P.116.(115-123).

Journal of Mass Communication Research «J M C R»

A scientific journal issued by Al-Azhar University, Faculty of Mass Communication

Chairman: Prof. Salama Daoud
President of Al-Azhar University

Editor-in-chief: Prof. Reda Abdelwaged Amin
Dean of Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Assistants Editor in Chief:

Prof. Mahmoud Abdelaty
- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Prof. Fahd Al-Askar
- Media professor at Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (Kingdom of Saudi Arabia)

Prof. Abdullah Al-Kindi
- Professor of Journalism at Sultan Qaboos University (Sultanate of Oman)

Prof. Jalaluddin Sheikh Ziyada
- Media professor at Islamic University of Omdurman (Sudan)

Managing Editor: Prof. Arafa Amer
- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Editorial Secretaries:

Dr. Ibrahim Bassyouni: Assistant professor at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mustafa Abdel-Hay: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Ahmed Abdo : Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mohammed Kamel: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Arabic Language Editors : Dr. Gamal Abogabal, Omar Ghonem, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Correspondences

- Al-Azhar University- Faculty of Mass Communication.
- Telephone Number: 0225108256
- Our website: http://jsb.journals.ekb.eg
- E-mail: mediajournal2020@azhar.edu.eg

Issue 76 October 2025 - part 2

Deposit - registration number at Darelkotob almasrya /6555

International Standard Book Number "Electronic Edition" 2682- 292X

International Standard Book Number «Paper Edition»9297- 1110

Rules of Publishing

Our Journal Publishes Researches, Studies, Book Reviews, Reports, and Translations according to these rules:

- Publication is subject to approval by two specialized referees.
- The Journal accepts only original work; it shouldn't be previously published before in a refereed scientific journal or a scientific conference.
- The length of submitted papers shouldn't be less than 5000 words and shouldn't exceed 10000 words. In the case of excess the researcher should pay the cost of publishing.
- Research Title whether main or major, shouldn't exceed 20 words.
- Submitted papers should be accompanied by two abstracts in Arabic and English. Abstract shouldn't exceed 250 words.
- Authors should provide our journal with 3 copies of their papers together with the computer diskette. The Name of the author and the title of his paper should be written on a separate page. Footnotes and references should be numbered and included in the end of the text.
- Manuscripts which are accepted for publication are not returned to authors. It is a condition of publication in the journal the authors assign copyrights to the journal. It is prohibited to republish any material included in the journal without prior written permission from the editor.
- Papers are published according to the priority of their acceptance.
- Manuscripts which are not accepted for publication are returned to authors.